# الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

315 بيسة

الرؤية الأحد الممتاز

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

الأحد ٦ من محرم ١٤٤٨ هـ الموافق ٢١ يونيو ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٣٧١ | 12 صفحة | Sunday 21 June 2026 - issue No (4371)


## ظفار تستقبل «الخريف» وترحب بالسياح

صلالة- العُمانية

يبدأ موسم خريف ظفار، أحد أبرز المواسم المناخية والسياحية في سلطنة عُمان، اليوم الأحد ويستمر حتى ٢١ سبتمبر المقبل، وتتأثر الولايات الساحلية بمحافظة ظفار، الممتدة من ضلكوت غربًا إلى مرباط شرقًا، خلاله بالرياح الموسمية القادمة من بحر العرب والمحيط الهندي، المصحوبة بتدفّق السّحب والأمطار والرّذاذ.

وفي إطار الاستعدادات السنوية للموسم، تواصل الجهات الحكومية والخاصة المعنيّة تهيئة المرافق والخدمات والطرق والمواقع السياحية، وتوفير التسهيلات اللازمة لاستقبال الزوار، وسط توقّعات بارتفاع أعداد السياح خلال الموسم الحالي، مدعومة بتشغيل عدد من شركات الطيران الإقليمية رحلات مباشرة إلى مطار صلالة. 11

### توجيه الاقتصاد الرقمي نحو القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية

# الشيذاني لـ«الرُّؤيَة»: «الاستقلال التقني الاستراتيجي» يُحقق السيادة الرقمية.. و300 مليون ريال استثمارات مُستهدفة

- 200 شركة ناشئة و48 حاضنة ومسرعة أعمال بتمويل يتخطى 127 مليون ريال
- 2.26 مليار سجل بيانات متبادلة عبر المنصة الوطنية للتكامل الإلكتروني
- استهداف توفير 14 ألف وظيفة من مبادرات الاقتصاد الرقمي بحلول 2030

الرؤية- مدرين المكتومية

أكد سعادة الدكتور علي بن عامر الشيذاني وكيل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات للاتصالات وتقنية المعلومات، أن سلطنة عُمان وفي إطار مساعيها لتحقيق السيادة الرقمية، تسعى إلى «الاستقلال الاستراتيجي»، من خلال امتلاك الحد الأدنى من القدرات الوطنية التي تضمن استمرارية الخدمات الحيوية، وتحافظ على أمن البيانات، وتمنح الدولة القدرة على اتخاذ قراراتها التقنية دون ارتهانٍ كامل للخارج. وقال الشيذاني- في حوارٍ خاص مع «الرؤية»- إن المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي تستهدف رفع المساهمة المباشرة للاقتصاد الرقمي إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، وصولا إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠. وأضاف سعادة الوكيل أن جهود التحول الرقمي أسهمت في تبسيط آلاف الخدمات والإجراءات الحكومية ورقمنة ملايين المعاملات، بما أدى إلى تقليل الوقت والجهد، وتحسين كفاءة الأداء، وتوفير خدمات أكثر سهولة وترابطًا. 3-2

## «امتداد»: حوافز لتشجيع المجتمع على توليد الطاقة الشمسية

الرؤية- سارة العبرية

يرعى معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي وزير الطاقة والمعادن، يوم الثلاثاء المُقبل، انطلاق تدشين برنامج «امتداد» للمحطات المجتمعية للطاقة الشمسية، وذلك بتنظيم من هيئة الخدمات العامة بالتعاون مع الشركات المرخصة في قطاع الكهرباء. يهدف البرنامج إلى تعزيز الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء، وتوسيع مشاركة المجتمع في مشاريع الطاقة الشمسية، عبر نموذج يتيح الحصول على منافعها دون الحاجة إلى تركيب أنظمة شمسية في المنازل أو المنشآت. ويقوم البرنامج على إنشاء محطات شمسية مجتمعية مرتبطة بالشبكة الكهربائية العامة، تُخصص منافع إنتاجها للمشتركين على شكل أرصدة في فواتير الكهرباء. 09

### تحليل واقع الاقتصاد في زمن التحولات الكبرى

## الأربعاء.. انطلاق «منتدى الرؤية الاقتصادي» بمشاركة 26 خبيرًا

الرؤية- ريم الحامدية

يرعى صاحب السمو السيد محمد بن ثويني بن شهاب آل سعيد، انطلاق النسخة الخامسة عشرة من أعمال منتدى الرؤية الاقتصادي، والتي تنعقد هذا العام تحت عنوان «الاقتصاد العُماني في زمن التحولات الكُبرى»، بمشاركة ٢٦ خبيرًا اقتصاديًا، وذلك على مدار يومي الأربعاء والخميس من هذا الأسبوع، وبشراكةٍ استراتيجيةٍ مع الشركة العُمانية العالمية للتنمية والاستثمار «أومينفست».

ويُلقي بيان افتتاح المنتدى، سعادةُ محمود بن عبدالله العويني أمين عام وزارة المالية، عضو مجلس إدارة مركز عُمان المالي العالمي، فيما يقدِّم بدر بن عوض الشنفري، كلمة الشريك الاستراتيجي، بينما تطرح الدكتورة سهام الحارثية عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، ورقة العمل الرئيسة لليوم الأول. وعلى مدار يومين، تتناول الجلسات النقاشية عدة قضايا اقتصادية، على رأسها: تحويل المرونة الاقتصادية إلى فرص واعدة، والتحولات الكبرى في عصر الأزمات، والابتكار والاستثمار لقيادة النمو الاقتصادي، وتمكين القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحوُّل الرقمي ومُستقبل الوظائف. ويسعى المنتدى إلى بلورة رؤية اقتصادية أكثر عمقًا لطبيعة الاقتصاد العُماني، مع إبراز دور القطاع الخاص في دعم التحول الاقتصادي؛ بما يتماشى مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

### اقرأ في الأحد الممتاز


- التخطيط العمراني.. تنمية مكانية مستدامة ومزايا جاذبة للاستثمار 04
- قانون مؤسسات المجتمع المدني يُوازن بين الأدوار التنموية والضوابط الرقابية 06

حاتم الطائي يكتب:

# حرب الإرادات

كشفت الحرب التي خاضتها الولايات المُتحدة الأمريكية وإسرائيل ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، عن مُفاجآت لم يتوقعها أي خبير استراتيجي ولا مُحلل سياسي، وبرهنت على أنَّ هذه الحرب إنما هي حرب إرادات وحرب سردية، وأن الهزيمة التي مُنيت بها واشنطن وتل أبيب عكست الفجوة الهائلة بين الإرادة الحُرة، وإرادة الإذعان، وأن الأمم والشعوب الحُرة لا تقبل مطلقًا بالهوان والذل، وأنَّ القوى العسكرية مهما بلغ بطشها، لا تستطيع أن تفرض شروطها ولا أهدافها على هذه الأمم المستقلة فكريًا ومعرفيًا قبل أن تكون مستقلة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.

> الأمم الحُرة لا تخضع ولا تنكسر وتصمد حتى النصر

الحرب التي شنتها أمريكا والكيان الصهيوني بغتةً في أوج المفاوضات مع إيران، لم تكن سوى محاولة يائسة لتكرار سيناريو فنزويلا؛ حيث ظنَّ «الكاوبوي» (راعي البقر) الأمريكي أنَّ بإمكانه شن عملية عسكرية خاطفة لاغتيال المرشد الأعلى الإيراني وكبار القادة، فيسقُط النظام ويثور الشعب، ثم تعود إيران إلى نظام الشاه الموالي لأمريكا والخاضع بالكامل للكيان الصهيوني. غير أنَّ المفاجأة أنَّ هذه الاغتيالات غير المسبوقة والقصف والتدمير لمقدرات الدولة الإيرانية، لم تفلح في هز الثقة الشعبية في النظام الإيراني، ولم يواجه النظام نفسه أية إشكالية في إعادة ترتيب الصفوف، وتعيين قادة جُدد، والأهم من ذلك المقاومة العسكرية الشاملة، واستخدام كل أوراق الضغط السياسي والعسكري لصد العدوان الأمريكي الصهيوني، بما في ذلك ورقة مضيق هرمز، التي تبين أنَّها كانت الوسيلة الأقوى في ردع العدوان.

وعلى مدار الأشهر الماضية؛ سواء فترة اندلاع العمليات العسكرية بين الطرفين، أو خلال وقت الهدنة المؤقتة التي سبقت التوقيع على الاتفاق بين أمريكا وإيران، اشتعلت حرب السرديات والإرادات، الحرب بين صوت الحق ونعيق الباطل؛ ففي ظل الحرب على إيران سعت الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفاؤهما إلى طرح سردية أنَّ إيران مُنيت بهزيمة عسكرية مدوية، وأن النظام قد سقط، وأن الحرس الثوري فقد القدرة التنظيمية، وتحولت أنشطته إلى ما يشبه الذئاب المنفردة، وغيرها من السرديات التي تبيّن كذبها لاحقًا، لتضرب إيران نموذجًا في الصمود العسكري في وجه قوة عسكرية غاشمة. ثم تلى ذلك، مرحلة التفاوض الدبلوماسي على إنهاء الحرب، فما وهنت إيران ولا ضعفت ولا استكانت، وإنما ظلت متمسكةً بحقوقها وشروطها دون تنازل أو تراجع، وسطّرت معادلة ردع جديدة قائمة على الندية في الرد العسكري، والتمسك بالمطالب السياسية والاقتصادية، مهما بلغ حجم الضغط من الجانب الآخر. لقد انتصر صانع السجاد الإيراني الصبور في معركة العض على الأصابع خلال فترة المفاوضات؛ فبينما خرج ترامب أكثر من ٣٨ مرة يذكر فيها بأنَّ الاتفاق مع إيران بات وشيكًا بهدف تهدئة الرأي العام الغاضب والمعترض على الحرب، لم تتردد إيران لحظة في نفي مثل هذه التصريحات، وكشف الأبعاد الحقيقية للمفاوضات، وأبرزها أن الإصرار الأمريكي على التدخل في الشؤون الإيرانية وفرض الشروط المُجحفة، لن يُفضيا إلى التوصل لأي اتفاق مهما كانت النتائج، وأن تحقيق مصالح الشعب الإيراني وضمان الحقوق الإيرانية، من بين المُحددات الرئيسية للقبول بأي اتفاق سلام مع أمريكا. لقد نجحت إيران في فرض إرادتها وشروطها لوقف الحرب، وتركزت في نقطتين بارزتين؛ الأولى داخلية، وتشمل ضمان السيادة الإيرانية، ووقف شامل للعدوان، ورفع العقوبات الاقتصادية، واستعادة الأموال المُجمَّدة في الخارج. والثانية خارجية، من خلال النص صراحة على أن وقف إطلاق النار يتضمن لبنان. وهذه النقطة بالتحديد تمسّكت بها إيران، والتزمت بمبدأ «وإن عُدتم عُدنا»؛ حيث رفضت إيران القصف الإسرائيلي على لبنان، وأعلنت غلق مضيق هرمز في ظل عدم الالتزام ببنود الاتفاق مع أمريكا. هنا نكتشف أن الإرادة الصلبة للقيادة الإيرانية تمسّكت بمطالبها ونفذت تهديدها في حال عدم التزام إسرائيل بالاتفاق، وفي المُقابل لم تقف المقاومة في جنوب لبنان مكتوفة الأيدي؛ بل دافعت عن أرضها ووطنها، ونجح حزب الله اللبناني في قتل ٤ جنود إسرائيليين بينهم قائد كتيبة، في عملية نوعية للمُقاومة، تؤكد أنَّ المقاومة في لبنان لا يُمكن أن تُشطب بجرة قلم في مفاوضات في واشنطن أو حسب رغبة تل أبيب، وبعض الأطراف الإقليمية، وهذا لا يُمكن قراءته سوى في سياق حرب الإرادات الكبرى التي تشهدها المنطقة؛ إرادة النصر وتحرير الأرض في مواجهة إرادة العربدة والاحتلال.

> الصمود الإيراني أحدث أول تصدع في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية

الصمود الإيراني غير المسبوق في وجه آلة الحرب الصهيوأمريكية، أفضى إلى أول شرخ في العلاقات بين واشنطن وتل أبيب، ولم يعد سرًا أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وجه الشتائم إلى رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، غضبًا منه إزاء انتهاكاته المستمرة لوقف إطلاق النار، ما دفع نتنياهو وأعضاء حكومته الإرهابية إلى التصريح علانية بأن الاتفاق بين إيران وأمريكا غير مُلزم؛ لتتطور حرب التصريحات ويخرج نائب الرئيس الأمريكي ليصب جام غضبه على حكومة الاحتلال ورئيسها مُجرم الحرب نتنياهو، بل ويُؤكد أنَّ انتقاد إسرائيل لا يجب أن يُنظر إليه باعتباره «معاداة للسامية» وحذَّر من مغبة الخلط في هذا الأمر، مُعلنًا لأول مرَّة على لسان مسؤول أمريكي رفيع المستوى أن مصالح أمريكا وإسرائيل لا تتطابق دائمًا، في اعتراف ضمني غير معهود بحجم الفجوة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

ويبقى القول.. إنَّ نجاح إيران في مُواجهة القوى الغاشمة وإحباط مؤامرات إسقاط النظام وتدمير الدولة، ومن ثم تركيع الولايات المتحدة وإذلال ترامب على هذا النحو، خير دليل على مدى تغيُّر موازين القوى في المنطقة والعالم، وأن حرب الإرادات انتهت لصالح إيران، أولًا عبر فرض الشروط الإيرانية في الاتفاق مع أمريكا، وثانيًا من خلال الصدع الذي نراه في العلاقات بين تل أبيب وواشنطن، مهما قلَّل البعض من حجم هذا التصدُّع، فلقد صدق ترامب- وقليلًا ما يصدق- عندما قال إنَّه «لولا أمريكا لكانت إيران محت إسرائيل من وجه الأرض»، وهنا يجب أن نتوقف كثيرًا لأنَّ هذه الحقيقة الكاشفة هي القاعدة التي سيجري البناء عليها مُستقبلًا، لأنَّ الوقائع تؤكد أن هذا الكيان الغاصب لن يصمد وسيزول، وقد كانت هذه الحرب ومن قبلها حرب السابع من أكتوبر، بداية الزوال النهائي والحتمي لإسرائيل.

### أكد الحرص على توجيه الاقتصاد الرقمي نحو القطاعات الاقتصادية ذات الـــــــــقيمة المضافة العالية

# الشيذاني لـ« الرؤية »: عُمان تسعى لـ«الاســـــتقلال التقني الاستراتيجي» لتحقيق السيادة الرقمية.. و300 مليون ريال استثمـــــارات مُستهدفة

- عُمان تتحول إلى مرحلة «الاقتصاد الرقمي التنافسي» لإنتاج وتصدير الخدمات التقنية
- البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ينتقل من «مؤشرات النضج» إلى قياس الأثر المباشر
- «مثلث عُمان الرقمي» مبادرة استراتيجية لتعزيز مكانة عُمان مركزًا إقليميًا للخدمات الرقمية
- «منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة» توفر بيئة أكثر مرونة للشركات الناشئة
- 200 شركة ناشئة و48 حاضنة ومسرعة أعمال بتمويل يتخطى 127 مليون ريال
- عُمان تحظى بموقع تنافسي في مجال استضافة البيانات والخدمات السحابية والتطبيقات العابرة للحدود
- هندسة الخدمات ممارسة قائمة بالفعل وليست مجرد توجه مستقبلي

الرؤية- مدرين المكتومية

أكد سعادة الدكتور علي بن عامر الشيذاني وكيل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات للاتصالات وتقنية المعلومات، أن سلطنة عُمان وفي إطار مساعيها لتحقيق السيادة الرقمية، تسعى إلى «الاستقلال الاستراتيجي»، من خلال امتلاك الحد الأدنى من القدرات الوطنية التي تضمن استمرارية الخدمات الحيوية، وتحافظ على أمن البيانات، وتمنح الدولة القدرة على اتخاذ قراراتها التقنية دون ارتهان كامل للخارج.

وقال الشيذاني- في حوار خاص مع «الرؤية»- إن المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي تستهدف رفع المساهمة المباشرة للاقتصاد الرقمي إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، وصولا إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠. وأضاف سعادة الوكيل أن جهود التحول الرقمي أسهمت في تبسيط آلاف الخدمات والإجراءات الحكومية ورقمنة ملايين المعاملات، بما أدى إلى تقليل الوقت والجهد، وتحسين كفاءة الأداء، وتوفير خدمات أكثر سهولة وترابطا. وأوضح أن عدد سجلات البيانات المتبادلة عبر المنصة الوطنية للتكامل الإلكتروني بلغ نحو ٢,٢٦ مليار سجل، ونفذت أنظمة التصديق الإلكتروني أكثر من ٢٠٣ ملايين طلب للتصديق على هوية المستخدم، إلى جانب إطلاق أكثر من ٣٣ تطبيقاً ذكيًا في القطاع الحكومي. وشدد الشيذاني على أن هذه المؤشرات تعكس التوسُّع في التكامل الرقمي بين المؤسسات الحكومية، وليس مجرد رقمنة الإجراءات بصورة منفصلة.

وإلى نص الحوار...

**** أطلقتم المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي بتحقيق نتائج ملموسة في مؤشرات دولية مثل الحكومة الإلكترونية والأمن السيبراني والجاهزية الشبكية.. كيف يمكن تحويل هذا التقدم إلى أثر اقتصادي مباشر يشعر به المواطن والمستثمر، خصوصًا وأن مساهمة الاقتصاد الرقمي لا تزال تُقدّر بحوالي ٤٪ من الناتج المحلي؟**

يُمثّل التقدم الذي حققته سلطنة عُمان في مؤشرات الحكومة الإلكترونية والأمن السيبراني والجاهزية الشبكية، خطوةً تأسيسيةً مُهمةً، لكنه بطبيعتـه يُعد مقياسًا وليس غاية في حد ذاته؛ فالمرحلة المقبلة من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي تُركّز على الانتقال من قياس مستوى النُضج الرقمي المؤسسي إلى قياس الأثر الاقتصادي المباشر على النمو والاستثمار والإنتاجية وفرص العمل.

ولتحقيق ذلك، تعمل الحكومة على توجيه الاقتصاد الرقمي نحو القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، مثل الصناعة والخدمات اللوجستية والسياحة والطاقة والتجارة، من خلال تحفيز تبني التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي والحلول السحابية وتحليل البيانات، بما يرفع كفاءة التشغيل ويخفض التكاليف ويعزز التنافسية.

كما يجري العمل على بناء بيئة جاذبة للاستثمار الرقمي عبر تطوير التشريعات الرقمية، وتمكين الشركات الناشئة، وتوسيع البنية الأساسية الرقمية، وتعزيز مراكز البيانات والخدمات السحابية؛ بما يتيح استقطاب استثمارات نوعية وخلق فرص أعمال جديدة قائمة على الاقتصاد الرقمي من خلال مجموعة من المبادرات والمشاريع الوطنية مثل مبادرة المثلث الرقمي ومنطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة.

وفيما يخص مساهمة الاقتصاد الرقمي الحالية، علمًا أنها تمثل الاقتصاد الرقمي بمفهومه الأساسي وليس الواسع، وتقوم الحكومة حاليًا بقياس المساهمة بمفهومها الواسع، وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات المبدئية تشير إلى تقدم جيد وملموس في المساهمة الحالية، وسيتم الإعلان عن نسبة المساهمة بنهاية عام ٢٠٢٦ بعد الانتهاء من أعمال المسح. علمًا بأن المرحلة الثانية من البرنامج تستهدف رفع المساهمة المباشرة للاقتصاد الرقمي إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، وصولا إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠.

**** الأرقام الرسمية تكشف عن استثمارات خاصة تجاوزت ٧٩ مليون ريال في الذكاء الاصطناعي، و٧٤ مليون ريال في قطاع الفضاء، إلى جانب نمو الشركات الناشئة التقنية.. لكن في المقابل إلى أي مدى أصبحت البيئة التشريعية والاستثمارية في عُمان قادرة فعليًا على جذب شركات تقنية عالمية كبرى، وليس فقط دعم المبادرات المحلية؟**

شهدت البيئة التشريعية والاستثمارية في سلطنة عُمان تطـورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، من خلال تحديث الأُطر التنظيمية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، وتسهيل الإجراءات الاستثمارية، وتطوير البنية الأساسية الرقمية، والوصول مع شركاء البيانات والخدمات السحابية، وتعزيز منظومة الأمن السيبراني. وقد شمل ذلك إصدار قانون حماية البيانات الشـخصية رقم ٢٠٢٢/٦ ولائحته التنفيـذية رقم ٢٠٢٤/٣٤، وقانون المعاملات الإلكترونية رقم ٢٠٢٥/٢٩، والإطار التنظيمي لحوكمة وإدارة البيانـات الوطنيـة لعـام ٢٠٢٥، إضافـة إلى قانون مكافحـة جرائم تقنية المعلومـات رقـم ٢٠٢٦/٦١. وتمثل هذه العناصر متطلبات أساسية لاستقطاب شركات التقنيـة العالميـة وتمكينهـا من العمل والتوسع انطلاقا من سلطنة عُمان. إلا أن جـذب الشركات العالميـة الكبرى لا يعتمـد على الحوافـز أو سـهولة الإجراءات وحدهـا، بـل يتطلب تقديم عـرض اسـتثماري متكامـل يجمـع بين البنيـة الأساسيـة المتقدمـة، والطاقـة، والاتصـال الـدولي، والبيئـة التشريعية المرنـة، والوصول إلى الأسـواق الإقليمية والعالمية. وفي هذا السـياق، تأتي مبادرة «مثلـث عُمان الرقمـي» بوصفها إحدى المبادرات الوطنيـة الاسـتراتيجية الموجهة لتعزيز مكانة سلطنة عُمان مركزًا إقليميًا للخدمات الرقمية.

وتهـدف المبـادرة إلى تطويـر ٣ مناطق رقميـة متباعـدة جغرافيًا ومترابطة رقميًا، تُشـكّل بوابة إقليمية للحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعـي. وترتكز على مراكز بيانـات خضراء، وبنيـة اتصاليـة عالميـة المسـتوى عبر الكابلات البحرية وشبكات الألياف الضوئية، إلى جانب بيئة تنظيمية محفزة للابتكار والاسـتثمار. ومن شـأن هذا التكامل أن يعزز قدرة سلطنة عُمان على استقطاب مشـغلي مراكز البيانات، ومزودي الخدمات السـحابية، وشركات الـذكاء الاصطناعي، والمنصـات الرقمية العالميـة. وفي هـذا الإطار، فـإن وجود عالمية مثل شركة أمازون ويب سيرفيسز (AWS) وشركـة أوراكل (Oracle) تـم جذبهـا لتقديم خدماتها السـحابية من سلطنة عُمان.

كما تُمثّـل منطقـة الـذكاء الاصطناعـي الخاصة مسـارًا آخـر مـهمًا، من خلال توفير بيئة أكثر مرونة للشركات الناشـئة والمؤسـسات المتخصصـة في الـذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة، وإتاحـة فرص تطوير الحلـول وتجربتها وتوسـيعها إقليميا وعالميا. وقد سـجلت منصـة عُمان للشركات الناشـئة أكثر من ٢٠٠ شركـة ناشـئة، إلى جانب وجود ٤٨ حاضنة ومسرعة أعمال، وتمويل يزيد على ١٢٧ مليون ريال عُماني للشركات التقنية الناشـئة، بما يعكس تطور البيئة الداعمة لنمو الشركات وجذب الاستثمارات.

ومِـنح الموقع الجغرافي لسـلطنة عُمان، وارتباطهـا بشـبكات الكابلات البحرية والممرات اللوجستية الدولية، واسـتقرارها السـياسي والاقتصادي، فرصةً لبناء موقع تنـافسي في مجـال اسـتضافة البيانـات والخدمات السحابية والتطبيقات العابرة للحدود، خصوصًا في ظل التوجه العالمي نحو تنويـع المواقـع الجغرافيـة للبنية التحتيـة الرقميـة وتقليـل تركزهـا في أسواق محدودة.

وعليـه، فـإن المرحلـة الحاليـة تتجاوز دعم المبـادرات المحليـة، وتتجـه نحو بنـاء منظومة قادرة على جذب الاسـتثمارات التقنيـة النوعيـة وتوطينهـا، وربطهـا بالاقتصاد الوطني، ونقل المعرفة، وإيجاد فرص عمل متخصصـة، وتمكين الشركات المحليـة من الاندماج في سلاسـل القيمة الرقميـة العالميـة. وتسـتهدف المرحلة الثانيـة من البرنامج جذب اسـتثمارات تقنيـة بقيمـة ٣٠٠ مليون ريـال عُماني بحلول عـام ٢٠٣٠. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الجهود سيظل مرتبطا بسرعة تنفيذ المشـاريع، وتنافسـية الحوافز، ووضوح الأطـر التنظيمية، وقدرة سـلطنة عُمان على تحويل مزاياها الجغرافية والبنيوية إلى فـرص اسـتثمارية قابلـة للتنفيـذ والتوسع.

**** أطلقت الوزارة «مُعين AI» كنموذج لغوي وطني، ضمن جهود تعزيز السيادة الرقمية كهدف استراتيجي.. كيف يمكن لـعُمان أن تبني سـيادة رقمية حقيقية في عـالم تُهيمن عليه شركات التكنولوجيا العالميـة العملاقـة والبنـى السـحابية الأجنبية؟ وما حدود الاسـتقلال التقني الممكنة؟**

يمثـل إطلاق «مُعين AI» خطوة مهمة في مسـار بنـاء القـدرات الوطنيـة في الـذكاء الاصطناعـي، لكنـه في جوهـره يعكس توجهًا أوسع نحو تعزيز السيادة الرقمية بوصفها قضية اقتصادية وتنموية وأمنيـة في آن واحد، وليس مجرد امتلاك تطبيقات أو منصات تقنية محلية.

وفي الواقع، فإنّ مفهوم السـيادة الرقمية اليوم لا يعني الانعزال التقني أو الاستغناء الكامل عن الشركات والتقنيات العالمية؛ لأن الاقتصـاد الرقمي بطبيعته قائم على الترابط العالمي وسلاسـل القيمة العابرة لعـدم الاعـتماد على مـزود واحـد أو منظومـة تقنية واحدة، بما يُقلّل المخاطر المرتبطـة بالاحتـكار التقنـي أو التبعية التشـغيلية، ويمنح سـلطنة عُمان مرونة أكبر في إدارة بنيتها الرقمية.

رابعًا: الاسـتثمار في الكفـاءات الوطنية والبحث والتطوير؛ لأن السـيادة الرقمية الحقيقيـة لا تتحـقق فقـط عبر شراء التقنية، بل عبر امتلاك المعرفة والمهارات والقدرة على الابتكار والتطوير المستقبلي. ومـع ذلك، فمن المهـم التعامل بواقعية مـع حدود الاسـتقلال التقنـي الممكنة؛ فحتـى الـدول الكبرى لا تمتلك اسـتقلالًا رقميًـا كاملًا في جميع طبقـات التقنية؛ سـواء في أشـباه الـموصلات، أو البنـى السـحابية، أو أنظمة الذكاء الاصطناعي، أو المنصات العالميـة. لذلك، فإن الهدف العملي ليـس «الاسـتقلال المطلق»، بل «الاسـتقلال الاسـتراتيجـي»، أي امـتلاك الحـد الأدنى من القـدرات الوطنية التي تضمن اسـتمرارية الخدمات الحيويـة، وتحافظ على أمن البيانات، وتمنح الدولة القدرة على اتخـاذ قراراتها التقنية دون ارتهانٍ كامل للخارج.

**** رغم الوصـول إلى أكثر من ٢٩ مليون معاملـة حكومية رقمية، وتبسـيط أكثر من ٣١٦٦ خدمـة حكوميـة، لا يـزال البعـض يرى أن التحول الرقمي في بعض الجهـات يركز على «رقمنـة الإجراءات» أكثر مـن «إعادة هندسـة الخدمات».. كيـف تُقيّمون هذا الطـرح؟ وما الذي يمنع الانتقال مـن الحكومة الرقمية إلى الحكومة الذكية الاستباقية بالكامل؟**

لا يمكـن اختزال تجربـة التحول الرقمي في سلطنة عُمان في مجرد نقل الإجراءات الورقية القائمة إلى قنـوات إلكترونية؛ إذ تبنّـى البرنامج الوطنـي للتحول الرقمي الحكومـي منهجيةً متكاملـةً تجمع بين تبسـيط الإجـراءات، وإعـادة هندسـة عمليات الخدمـات، ورقمنتها، وتحسين تجربة المستفيد.

وتُعـد مختـبرات «منجـم» أحـد أبرز النماذج العمليـة في هذا الجانب؛ حيث تجمع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة لمراجعة الخدمة بصورة شـاملة، وتحليل رحلة المسـتفيد من البداية إلى النهاية، وإزالة الخطوات والمتطلبات غير الضرورية، ومعالجة التداخل بين الجهات، وإعادة تصميـم الإجراءات قبل رقمنتها. ولذلـك، فإن إعـادة هندسـة الخدمات ليست مرحلة مؤجلة أو توجها مستقبليًا فقط، وإنما ممارسـة قائمة بالفعل ضمن برنامج التحول الرقمي الحكومي.

وقد أسـهم هذا النهج في تبسـيط آلاف الخدمات والإجراءات الحكومية ورقمنة ملايين المعـاملات، مـا أدى إلى تقليـل الوقـت والجهد، وتحسين كفـاءة الأداء، وتـوفير خدمـات أكثر سـهولة وترابطا. كما بلغ عدد سـجلات البيانات المتبادلة عبر المنصـة الوطنيـة للتكامل الإلكتروني نحـو ٢,٢٦ مليار سـجل، ونفذت أنظمة التصديـق الإلكتروني أكثر من ٢٠٣ ملايين طلـب للتصديق على هوية المسـتخدم. وتعكس هذه المؤشرات التوسع في التكامل الرقمي بين المؤسسات الحكومية، وليس مجرد رقمنة الإجراءات بصورة منفصلة.

أمّا المرحلـة المقبلة، فتتمثل في توسـيع هذا النهـج وتعميقـه، والانتقال بصورة أكبر نحو الخدمات المتكاملة والاستباقية، التي تُقدم بناء على احتياجات المستفيد وأحداث حياته، مع تعزيز التكامل وتبادل البيانات بين المؤسسات الحكومية، بدلا من مطالبة المستفيد بالتنقـل بينها أو تقديم البيانات ذاتهـا أكثر من مرة. كما أن المرحلـة المقبلة من التحول الرقمي لن تُقاس فقط بعـدد الخدمات الرقمية أو حجـم المعـاملات؛ بل بمسـتوى رضا المسـتفيدين عـن الخدمـات الحكومية الرقميـة، الـذي بلـغ ٧٨٪، وبمدى قدرة الحكومـة على تقديـم خدمات مترابطة وسلسـة واسـتباقية تقلل العبء الإداري على المواطـن والمسـتثمر، وترفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتحسن جودة الحياة، بما ينسـجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في بناء حكومة رقمية ذكية ومرنة ومحفزة للنمو الاقتصادي.

**** في ملـف الـذكاء الاصطناعي، ثمّـة توجه واضح نحو توسـيع الاستخدامات الحكومية والاقتصادية، لكـن عالميًـا تتصاعد المخـاوف المتعلقة بالأخلاقيات، والخصوصية، وفقـدان الوظائف، كيف تُـوازن الوزارة بين تسـريع تبنّي الذكاء الاصطناعي وبين حماية المجتمع وسوق العمل من الآثار الجانبية المُحتملة؟**

تُدرك الوزارة أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية داعمة، بل أصبح عاملًا مؤثرًا في الاقتصاد وسـوق العمـل والخدمات العامـة. ولذلك، فإن التوجـه الوطني لا يقتصر على تسريع تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعـي، وإنما يقوم بالتـوازي على ضمان استخدامها بصورة مسؤولة وآمنة ومستدامة، ضمن رؤية محورها الإنسان.

وفي هـذا الإطـار، أصـدرت الـوزارة «السياسـة العامـة للاسـتخدام الآمـن والأخلاقي لأنظمة الـذكاء الاصطناعي»، التي تضـع إطارًا مرجعيًا لحوكمة تطوير هـذه الأنظمة واسـتخدامها، بما في ذلك أنظمـة الـذكاء الاصطنـاعي التوليدي. وتؤكد السياسة مبادئ الشفافية والعدالة والمسـاءلة وحماية الخصوصية، وضرورة الإشراف البـشري على القـرارات المهمة، والحـد مـن التحيـز والمحتـوى الضار، وضمان أمـن الأنظمـة وقابليـة تفسير نتائجها.

وتتعامـل سـلطنة عُمان مـع الـذكاء الاصطناعـي باعتبـاره فرصـة اقتصادية وتنموية كبيرة لرفـع الإنتاجية، وتحسين جـودة الخدمات، وتحفيـز الابتكار، مع إدراك التحديات المرتبطـة بالخصوصية والأخلاقيات وتأثيرات الأتمتة في الوظائف وطبيعة العمـل مسـتقبلًا. وقد تجاوزت اسـتثمارات القطاع الخاص في مشروعات الذكاء الاصطناعي ٧٩ مليون ريال عُماني، فيما توسـعت بيئـة المشاريع الناشـئة لتضـم نحو ٣٢ شركة متخصصة في الذكاء الاصطناعي.

ولهـذا تعمل الوزارة على تحقيق التوازن من خلال عـدة مسـارات متكاملة؛ من أبرزها:

تطبيق أطر الحوكمة والضوابط الأخلاقية والفنيـة المرتبطة بتطويـر أنظمة الذكاء الاصطناعي واستخدامها.

تعزيـز حمايـة البيانـات الشـخصية والخصوصية والأمن السـيبراني، وإجراء تقييمات دورية لدقة الأنظمة ومخاطرها وتأثيراتهـا المحتملـة، في إطـار منظومة تشريعية تشـمل قانون حماية البيانات الشـخصية وقانون مكافحـة جرائم تقنية المعلومات.

ضمان بقـاء الإشراف والتقدير البشري في القرارات المهمة والحـالات التي تتطلب أبعادا اجتماعية أو مهنية أو إنسانية.

بناء القدرات الوطنيـة وتطوير المهارات الرقميـة التي يحتاج إليها سـوق العمل في ظـل التحـولات التي يقودهـا الذكاء الاصطناعي؛ حيث تم تأهيل أكثر من ١١ ألف كفاءة وطنيـة عبر مبادرة «مكين»، كما بلغت نسـبة التعـمين في الوظائف الفنيـة والتخصصيـة والقيادية في قطاع تقنية المعلومات نحو ٦٩٪.

دعم إعادة تأهيل القـوى العاملة ورفع مهاراتهـا للانتقـال إلى الوظائف والمهن المسـتقبلية، بدلا من التعامل مع الأتمتة باعتبارها بديلا مباشرا للوظائف الحالية.

كما تعمل الوزارة على المراجعة المستمرة للتشريعات والسياسـات ذات الصلة، بما يواكب التطورات المتسـارعة في تقنيات الـذكاء الاصطناعي، ويسـهم في تسريع تـوطين التطبيقـات والحلـول الذكيـة، وتقليل التحديـات التنظيمية والقانونية التي قد تحد من الابتكار والاستثمار. وفي موازاة ذلك، تستهدف المرحلة الثانية من البرنامـج الوطني للاقتصاد الرقمي إيجاد ١٤ ألـف وظيفـة مباشرة مـن مبادرات الاقتصاد الرقمي بحلول عام ٢٠٣٠، وهو مستهدف يشمل مختلف برامج الاقتصاد الرقمي، وليس الذكاء الاصطناعي وحده. والهدف في نهاية المطـاف ليس الاختيار بين الابتكار والحماية؛ بـل بناء منظومة تُتيح الاستفادة الاقتصادية والتنموية من الـذكاء الاصطناعي، مـع إدارة مخاطره وضمان أن يبقـى أداة لتعزيـز قـدرات الإنسـان ودعم قراراتـه، لا لإقصائه من منظومة العمل والخدمات.

**** المرحلة الثانية مـن البرنامج الوطني للاقتصـاد الرقمي، سـتُركّـز على «رقمنة القطاعـات الاقتصاديـة».. وليـس فقط الخدمات الحكومية.. ما القطاعات التي تعتقـدون أنها سـتكون نقطـة التحول الكبرى للاقتصاد العُماني خلال السنوات الخمـس المقبلـة؟ وهل يمكـن أن نرى قطاعـات تقليديـة مثل اللوجسـتيات والطاقة والسـياحة تتحـول إلى منصات رقمية تُصدّر خدماتها وتقنياتها للخارج؟**

المرحلـة الثانيـة مـن البرنامـج الوطني للاقتصـاد الرقمـي تمثل تحـولًا مهمًا في فلسـفة التحـول الرقمي نفسـها، لأنها تنتقل من التركيـز على رقمنة الخدمات الحكوميـة إلى رفـع نضـج الرقمنـة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوظيف التقنيـة كرافعة اقتصاديـة مباشرة لرفع الإنتاجيـة وتحفيز النمو وخلق أسـواق وفـرص جديـدة. وهذا التوجـه يعكس قناعـة بـأن القيمة الحقيقيـة للاقتصاد الرقمـي لا تتحـقق فقـط من خـلال تحسـين الخدمات، وإنما من خلال إعادة تشـكيل القطاعات الاقتصاديـة وإنتاج نمـاذج أعمال جديدة قائمة على البيانات والتقنيات المتقدمة.

وقد وضعت المرحلة الثانية مسـتهدفات واضحة لقياس هـذا التحول بحلول عام ٢٠٣٠، تشمل رفع نضج رقمنة القطاعات الاقتصاديـة المسـتهدفة إلى ٨٥٪، ورفع مسـاهمة الاقتصاد الرقمـي المباشرة في الناتـج المـحلي الإجمالي بما يعـادل ٥٪، وجذب اسـتثمارات تقنيـة بقيمة ٣٠٠ مليـون ريـال عُماني، إلى جانـب إيجاد ١٤ ألـف وظيفة مبـاشرة، وإضافة ١٠٠ شركة ناشـئة وصغيرة ومتوسطة جديدة إلى السـوق، وإدراج ٥ شركات من قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في السـوق العام أو السوق الثانوي.

وفي تقديـري، فإن القطاعات الأكثر قدرة على إحداث نقلة تحول للاقتصاد العُماني خلال السـنوات المقبلة هـي القطاعات التـي تمتلك ميزات تنافسـية طبيعية أو بنية أسـاسـية قوية يمكن تعزيزها رقميًا، ومنهـا: قطـاع اللوجسـتيات وسلاسـل الإمـداد، والقطـاع الصناعـي والتصنيع الذكي، وقطاع الطاقـة والطاقة المتجددة والتعدين، وقطاع السياحة.

فعلى سـبيل المثال، تمتلك سلطنة عُمان موقعًا اسـتراتيجيًا وبنية لوجستية متقدمة تؤهلهـا لأن تتحـول مـن مجـرد مركز عبور تقليـدي إلى منصة رقمية متكاملة للخدمات اللوجسـتية الذكية، من خلال توظيـف الـذكاء الاصطناعـي وتحليل البيانـات وإنترنت الأشـياء والتتبع الذكي والتخليص الرقمي وإدارة الموانئ الذكية. وهذا التحول لا يرفع الكفاءة التشغيلية فقط، بل يفتح المجـال أيضًـا لتصدير الحلـول والخدمات الرقمية اللوجسـتية إلى الأسواق الإقليمية.

وفي قطـاع الطاقة، فـإن التحول الرقمي أصبح عنصرًا أساسـيًا في إدارة الشبكات الذكيـة والطاقـة المتجـددة وكفـاءة الاسـتهلاك والصيانـة التنبؤيـة وإدارة البيانات الصناعية. ومع توسـع مشاريع الهيـدروجين الأخضر والطاقـة النظيفة، تمتلك سلطنة عُمان فرصة لبناء منظومة رقميـة متقدمة مرتبطـة بالطاقة يمكن أن تتحول مسـتقبلًا إلى مصدر للخبرات والحلول التقنية.

أما في السـياحة، فإن القيمة المسـتقبلية لن تكـون فقـط في الترويـج التقليدي، وإنمـا في بنـاء تجربـة سـياحية رقمية متكاملة تعتمـد على البيانات والمنصات الذكية والخدمـات الرقمية والتخصيص المدعوم بالـذكاء الاصطناعي؛ بما يُعزّز تنافسـية القطاع عالميًا ويرفع مساهمته الاقتصادية.

ومن هنـا، فإن نجاح المرحلـة الثانية سـيعتمد على قـدرة سـلطنة عُمان على دمـج التقنية في سلاسـل القيمة الاقتصادية، وتحويل البيانات إلى أصل اقتصادي منتج، وبنـاء شركات وطنية قـادرة على تطويـر وتصديـر الحلول الرقمية، وليس فقط اسـتهلاكها. وهذا ما يمكـن أن ينقل سـلطنة عُمان من مرحلـة «التحول الرقمـي المحلي» إلى مرحلـة «الاقتصاد الرقمـي التنافسي» القـادر على إنتـاج وتصدير الخدمات والتقنيـات والمعرفـة إلى الأسـواق الإقليمية والدولية.

### اتفقوا على دور التشريعات في إدارة النمو الحضري وحماية الموارد

# مختصون لـ«الرؤية»: قانون التخطيط العمراني يُحدد أُسس التنمية المكانية ويعزز جاذبية الاستثمارات

نهلة بنت عبدالوهاب الحمدية

عبدالله بن حمد الحارثي

هيثم بن ناصر الحسيني

حنان بنت عامر الجابرية

عادل بن سعيد القرني

**الرؤية- سارة العبرية**

أكد مختصون أنَّ قانون التخطيط العمراني جاء ليضع إطارًا قانونيًا موحدًا لإدارة النمو الحضري وتوجيه الاستثمارات وحماية الموارد الطبيعية، مُستندًا إلى منظومة تخطيطية متكاملة تنسجم مع مستهدفات «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، في خطوة تشريعية تُعد الأبرز في مسار تنظيم التنمية العمرانية بسلطنة عُمان.

وأوضح المختصون- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن القانون يُمثل تحولًا نوعيًا في إدارة التنمية المكانية، ويؤسس لمرحلة جديدة من التخطيط القائم على الاستدامة والحوكمة وكفاءة توجيه الاستثمارات، مع تعزيز التنمية اللامركزية والاستفادة من المزايا النسبية للمحافظات. كما أجمعوا على أن قانون التخطيط العمراني يُعزّز الحوكمة المكانية عبر إطار تشريعي ينظم التنمية في السلطنة، من خلال تعزيز كفاءة التخطيط، ودعم التنمية المتوازنة، ورفع جاذبية الاستثمار، وترسيخ الأطر القانونية المنظمة للنمو العمراني بما يُواكب مُتطلبات المرحلة المُقبلة.

### منظومة تخطيطية

أكد المهندس هيثم بن ناصر الحسيني، مدير مشروع قانون التخطيط العمراني بوزارة الإسكان والتخطيط العمراني، أنَّ القانون جاء استجابة للحاجة إلى إطار تشريعي موحد ينظم عملية التخطيط العمراني في سلطنة عُمان، عقب إسناد اختصاصات التخطيط العمراني للوزارة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٩٣)، بما يعزز كفاءة إدارة التنمية العمرانية ويواكب مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠. وأوضح أن القانون يؤسس لمنظومة تخطيطية مترابطة تبدأ بالاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، مرورًا بالاستراتيجيات العمرانية للمحافظات والمخططات الهيكلية، وصولًا إلى المخططات التفصيلية، بما يضمن اتساق القرارات والمشروعات مع التوجهات الوطنية والإقليمية والمحلية، ويحقق إدارة متكاملة للتنمية العمرانية على مختلف المستويات. وأشار الحسيني إلى أن القانون يعزز الدور التنظيمي للمخططات التفصيلية من خلال معالجة عدد من العناصر العمرانية بصورة أكثر شمولية، إضافة إلى إرساء مبدأ الالتزام بالمخططات والاستراتيجيات العمرانية المعتمدة. وبيّن أن المادة (٣٢) نصت على التزام الجهات الحكومية والخاصة والأفراد بالمخططات المعتمدة، بما يمثل تحولًا مهمًا من التخطيط ذي الطابع الإرشادي إلى التخطيط الملزم الذي يحكم القرارات والمشروعات التنموية. وأضاف أن القانون يدعم فعالية التنفيذ والرقابة من خلال منح صفة الضبطية القضائية للجهات المختصة وفرض عقوبات على المخالفات والتعديات المرتبطة بالمخططات العمرانية.

وأوضح أنَّ القانون ينظم العلاقة بين مختلف مستويات التخطيط عبر منظومة هرمية متكاملة تشترط توافق مخرجات كل مستوى مع المستوى الذي يسبقه، بما يضمن انسجام المشروعات والقرارات العمرانية مع الرؤية الوطنية، ومراعاتها لخصوصية المحافظات واحتياجاتها التنموية.

وأكد الحسيني أن القانون حرص على أن تكون الاستراتيجيات العمرانية وثائق مرنة وقابلة للتحديث بما يتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث نصَّ على مراجعتها بصورة دورية كل خمس سنوات استنادًا إلى تقييم ما تحقق من مستهدفات، ودراسة المتغيرات المؤثرة في مسار التنمية العمرانية.

وأشار إلى أنَّ عملية التقييم ستستند إلى مجموعة من المؤشرات، من أبرزها مدى توافق التنمية الفعلية مع الاستراتيجيات والمخططات المعتمدة، وكفاءة تغطية البنية الأساسية للمناطق العمرانية الجديدة، ونسبة المشروعات المنفذة وفق المخططات المعتمدة، إضافة إلى مؤشرات الاستثمارات وفرص العمل ومستويات التوازن التنموي بين المحافظات. وبيّن أن المخططات العمرانية المعتمدة تمثل المرجعية الأساسية للمشروعات والاستثمارات، حيث يمكن للجهة صاحبة المشروع تقديم دراسة متخصصة توضح مبررات المشروع وآثاره المتوقعة، ليتم تقييم الطلب واتخاذ القرار المناسب بشأنه وفقًا لأحكام القانون.

> **الحسيني: تواصل جهود إرساء منظومة تخطيطية مُلزمة ومتكاملة لإدارة التنمية**
>
> **الجابرية: التنمية المتوازنة والاحتواء الحضري ركيزتان لتحقيق جودة الحياة**
>
> **الحمدية: قانون التخطيط العمراني يدعم أهداف التنويع الاقتصادي وفق «عُمان 2040»**
>
> **الحارثي: القانون يعزز الميزة النسبية للمحافظات ويؤسس لتنمية أكثر توازنًا**
>
> **القرني: توحيد المرجعية التخطيطية يعزز الضمانات القانونية لجميع الأطراف**

### الاحتواء الحضري

وقالت الدكتورة حنان بنت عامر الجابرية، مدير عام التخطيط العمراني بوزارة الإسكان والتخطيط العمراني، إن قانون التخطيط العمراني يشكل إطارًا تشريعيًا داعمًا لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، من خلال ترسيخ نهج تنموي متوازن يتيح لكل محافظة الاستفادة من مقوماتها الاقتصادية والعمرانية وميزاتها النسبية.

وأوضحت أن القانون يعزز دور المحافظات كشريك رئيسي في إعداد ومراجعة الاستراتيجيات والمخططات العمرانية، بما يسهم في توجيه التنمية وفق الاحتياجات المحلية، وتحقيق توزيع أكثر توازنًا للفرص التنموية والاستثمارية، مع المحافظة على المقومات البيئية والموارد الطبيعية ودعم الأنشطة الاقتصادية الملائمة لخصوصية كل محافظة.

وأضافت أن القانون يؤسس لمنظومة متكاملة من الاستراتيجيات والمخططات العمرانية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، بما يضمن ترجمة التوجهات والسياسات التخطيطية إلى مشاريع ومبادرات تنموية تنعكس بصورة مُباشرة على جودة الحياة في المدن والمناطق العمرانية، ويسهم في تحقيق التنمية وفق أسس علمية واضحة ومستدامة.

وأكدت الجابرية أن تبني مفهوم «توجيه التنمية العمرانية والاحتواء الحضري» يمثل أحد المرتكزات المهمة التي يعززها القانون، كما يسهم هذا التوجه في تعزيز قدرة المدن على التكيف مع المتغيرات المستقبلية، ويدعم بناء مجتمعات عمرانية أكثر استدامة ومرونة وجودة في الحياة.

وفيما يتعلق بحماية الموارد الطبيعية والموروث الثقافي، أوضحت أن القانون يرسخ مبدأ التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على المقومات البيئية والتراثية، من خلال تضمين هذه الاعتبارات في مختلف مراحل إعداد واعتماد المخططات العمرانية. وأضافت أن القانون يؤكد أهمية حماية الأراضي الزراعية والمحميات الطبيعية ومناطق التراث الثقافي والأودية والأفلاج والشواطئ، بما يضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة ويحافظ على الهوية العُمانية.

وأضافت أن إعداد مشروع القانون جاء ثمرة تعاون واسع بين الجهات المعنية والاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية، وهو النهج الذي ستواصل الوزارة العمل به خلال مراحل إعداد وتحديث الاستراتيجيات والمخططات العمرانية، بما يضمن مخرجات تخطيطية تلبي احتياجات المجتمع وتعكس هويته الثقافية، وتسهم في بناء مجتمعات مزدهرة ومستدامة تخدم الإنسان بمختلف فئاته.

### جاذبية الاستثمار

قالت المكرمة المهندسة نهلة بنت عبدالوهاب الحمدية، عضو اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الدولة، إن قانون التخطيط العمراني يمثل خطوة نوعية في تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار في سلطنة عُمان، كونه يؤسس لإطار تنموي متكامل يربط بين التخطيط العمراني والفرص الاقتصادية، بما يُعزز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو مستدام ويدعم مستهدفات التنويع الاقتصادي. وأوضحت أن وجود رؤية تخطيطية واضحة ومستقرة يسهم في رفع مستويات الشفافية وكفاءة استخدام الأراضي والبنية الأساسية، ويوفر للمستثمرين وضوحًا أكبر بشأن التوجهات التنموية المستقبلية، ما يعزز الثقة بالبيئة الاستثمارية ويشجع على ضخ المزيد من الاستثمارات.

وأضافت أن اعتماد الاستراتيجية العمرانية مرجعية أساسية لتوجيه التنمية المكانية يوفر إطارًا واضحًا لتوزيع الأنشطة الاقتصادية والعمرانية وتحديد أولويات الاستثمار والبنية الأساسية، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويرفع كفاءة توجيه الإنفاق والمشروعات على المدى الطويل.

وأشارت إلى أن القانون يدعم التوازن التنموي من خلال توجيه الاستثمارات والمشروعات وفق الميزات النسبية والفرص الواعدة في مختلف المحافظات، بما يعزز الاستفادة من الموارد المحلية ويوفر فرصًا اقتصادية وتنموية أوسع، إلى جانب دعم التوجهات اللامركزية وتحقيق توزيع أكثر توازنًا لمكتسبات التنمية.

وشددت على أهمية مواكبة التطورات التقنية والاستفادة من الأنظمة الرقمية والذكاء الاصطناعي في تطوير منظومة التخطيط وإدارة الإجراءات، إلى جانب تسريع الموافقات والتراخيص وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، بما يسهم في تحويل التوجهات التخطيطية إلى مشاريع وفرص استثمارية ذات أثر اقتصادي ملموس.

### ميزة نسبية للمحافظات

قال عبدالله بن حمد الحارثي، ممثل ولاية إبراء ورئيس لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بمجلس الشورى، إن قانون التخطيط العمراني يمثل خطوة مهمة نحو بناء بيئة تنموية أكثر استقرارًا وكفاءة، من خلال توفير إطار تشريعي واضح يدعم التخطيط طويل المدى ويعزز قدرة المحافظات على الاستفادة من مقوماتها وميزاتها النسبية بصورة أكثر فاعلية.

وأوضح أن من أبرز جوانب القوة في القانون تعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات المرتبطة بالاستراتيجيات والمخططات العمرانية، الأمر الذي يسهم في رفع مستوى الوضوح أمام المستثمرين والجهات المعنية.

وأشار إلى أنَّ القانون يرسخ رؤية مستقبلية للتنمية العمرانية تقوم على تحديد أولويات التنمية ومناطق النمو المستقبلي ومسارات البنية الأساسية، بما يساعد على توجيه الاستثمارات والمشروعات نحو المواقع الأكثر ملاءمة، ويحد من تركز الأنشطة الاقتصادية في مناطق محددة، ويعزز التكامل التنموي بين مختلف المحافظات.

وأضاف الحارثي أن الربط بين التخطيط العمراني والبنية الأساسية والأنشطة الاقتصادية يمثل أحد أهم مرتكزات القانون، إذ يسهم في توجيه التنمية وفق منهجية متكاملة تراعي الاحتياجات الفعلية للمناطق المختلفة، بما يرفع كفاءة الإنفاق الحكومي ويحد من المشروعات غير المتوافقة مع الأولويات التنموية.

وأكد أن توظيف الميزة النسبية لكل محافظة يعد من أبرز المخرجات المتوقعة للقانون، حيث يتيح توجيه التنمية بما يتوافق مع المقومات الاقتصادية والطبيعية والتراثية التي تتميز بها كل محافظة، ويسهم في بناء هويات اقتصادية وتنموية أكثر وضوحًا وتنافسية.

وأضاف أن هذا النهج لا يقتصر على تنشيط قطاع بعينه، بل يسهم في خلق مزايا تنافسية مستدامة للمحافظات، ويعزز قدرتها على جذب الاستثمارات وتوليد الفرص الاقتصادية بما ينسجم مع أولويات التنمية المحلية.

وأكد الحارثي أن التخطيط العمراني طويل الأجل يمثل أداة استراتيجية لمواجهة تحديات النمو السكاني والتوسع الحضري، من خلال الاستعداد المبكر للمتغيرات المستقبلية وتوجيه الموارد بكفاءة أكبر، مشيرًا إلى أن التخطيط المسبق يقلل من تكاليف المعالجات اللاحقة الناتجة عن التوسع غير الموجه، ويرفع كفاءة استغلال الموارد ويعظم العائد الاقتصادي للمشروعات الحكومية.

### الضمانات القانونية

قال المحامي عادل بن سعيد القرني إن قانون التخطيط العمراني يمثل إضافة تشريعية مهمة في منظومة القوانين المنظمة لقطاع الإسكان والتخطيط العمراني، كونه يضع إطارًا قانونيًا متكاملًا للعملية التخطيطية ويؤسس لمرجعية واضحة تستند إليها القرارات والسياسات والتشريعات ذات الصلة مستقبلًا. وأوضح أن أهمية القانون تنبع من كونه جمع المبادئ والأسس التخطيطية التي كانت موزعة سابقًا بين قرارات ولوائح وتوجيهات متعددة، وصاغها ضمن إطار تشريعي موحد وواضح، الأمر الذي يعزز استقرار المنظومة القانونية ويرفع مستوى الوضوح لدى الجهات المعنية والمستفيدين على حد سواء. وأشار إلى أن القانون وضع الأسس التشريعية والفنية المنظمة للعملية التخطيطية في سلطنة عُمان.

وأضاف القرني أن القانون جاء نتيجة تراكم الخبرات العملية والتجارب السابقة، مستفيدًا من الممارسات التطبيقية وما أظهرته بعض القضايا والنزاعات من حاجة إلى إطار قانوني أكثر شمولًا ووضوحًا، بما يسهم في تعزيز كفاءة العمل التخطيطي وتوحيد المرجعيات المنظمة له.

وأكد أن وضوح النصوص القانونية والمحددات التخطيطية يعزز الشفافية في اتخاذ القرارات ويرسخ مبادئ الحوكمة، متوقعًا أن يسهم القانون في الحد من التباينات التفسيرية وتقليل النزاعات والقضايا المرتبطة بالشأن التخطيطي، من خلال توفير أسس قانونية واضحة يستند إليها جميع الأطراف.

وبيّن أن القانون رسخ مبدأ المواءمة بين متطلبات التنمية والاعتبارات البيئية والاجتماعية، من خلال تضمين هذه الجوانب ضمن الأحكام المنظمة لإعداد وتحديث المخططات العمرانية، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التطوير والحفاظ على المقومات البيئية والاجتماعية.

وأضاف أن القانون أولى اهتمامًا بالبعد الإنساني في التخطيط العمراني، من خلال تعزيز حماية المرافق والمساحات العامة والممرات والحدائق عند إعداد أو تعديل المخططات، بما يدعم جودة الحياة ويعزز كفاءة البيئة الحضرية.

وأوضح كذلك أن القانون وضع إطارًا قانونيًا أكثر وضوحًا لتنظيم بعض المسائل التخطيطية المهمة، ومن بينها حالات نزع الملكية المرتبطة بالمصلحة العامة أو بالمشروعات التخطيطية، بما يضمن وجود أسس وإجراءات واضحة تحكم هذه الحالات.

وفيما يتعلق بمسؤوليات الجهات والأفراد، أكد القرني أن القانون حدد الأدوار والمسؤوليات بصورة أكثر وضوحًا، وألزم الجهات المختلفة بمراعاة المحددات التخطيطية المعتمدة عند إعداد وتنفيذ مشروعاتها وخططها.

واختتم حديثه بالتأكيد على أن القانون يوفر ضمانات قانونية متوازنة تراعي حقوق ملاك الأراضي ومتطلبات التنمية العمرانية، وتسهم في تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف ضمن إطار واضح يحقق المصلحة العامة ويدعم استدامة التنمية العمرانية.

## مختصون لـ«الرؤية»: الذكاء الاصطناعي والبرمجة تتصدر الاهتمامات

# البرامج الصيفية.. ابتكار ومعرفة وثقافة توظف «الإجازة» وتساعد الطلبة على بناء القدرات

أرشيفية

د. حكم الفارسي

محمد المعولي•

خالد الفارسي

**الرؤية- ناصر العبري**

أجمع عدد من المختصين التربويين والإداريين على أن البرامج الصيفية التي تنظمها المديرية العامة للتعليم بمحافظة الظاهرة في عدة مراكز بمشاركة أكثر من ٥٠٠ طالب وطالبة من مستويات عدة، تعمل على إتاحة الفرصة للطلبة المتميزين لتنمية قدراتهم الابتكارية والعلمية، كما أنها تغرس فيهم روح البحث في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مؤكدين أنها تسهم في إيجاد بيئة تعليمية محفزة على استقطاب الموهوبين وتشجيعهم، كما بينوا أن هذه المراكز تعزز مهارات التفكير العلمي لدى الطلاب وتصقل هويتهم الوطنية وتنمي السمت العماني الأصيل، وتثري معارفهم الرقمية وتجعلهم يواكبون متطلبات التحول الرقمي وتصنع منهم مبتكري المستقبل عبر الورش النوعية التي تشهدها، لافتين إلى أنها تزيد من مستوى المسؤولية المجتمعية لدى الناشئة من خلال تعويديهم على العمل الجماعي ومهارات القيادة وريادة الأعمال، كما تهتم بالصحة البدنية والاستثمار الأمثل للوقت وترسيخ مفهوم الرفاه النفسي بوصفه عنصراً أساسياً في بناء الشخصية.

وقال الدكتور حكم بن سالم الفارسي، المدير العام المساعد للمديرية العامة للتعليم بمحافظة الظاهرة إن المديرية تنفذ خلال الفترة الحالية عدة برامج متخصصة في مجالات الابتكار والذكاء الاصطناعي، إلى جانب مشاركات كشفية وإرشادية على مستوى السلطنة.

وأوضح الفارسي- في تصريحات خاصة لـ"الرؤية"- أنَّ تعليمية الظاهرة تشارك في المخيمات الكشفية الإرشادية الصيفية بمحافظة ظفار خلال شهر أغسطس ٢٠٢٦م، حيث خُص الأسبوع الأول لمخيم المرشدات والمتقدمات، والأسبوع الثاني لمخيم الكشافة المتقدم.

وأضاف أن المديرية نظمت المراكز الصيفية لطلبة المدارس في ٥ مراكز بولايات المحافظة، بواقع مركزين للذكور و٣ للإناث، يستفيد منها ٥٠٠ طالب وطالبة خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٣ يوليو ٢٠٢٦. وبيّن أنَّ المديرية العامة للتعليم بمحافظة الظاهرة، ممثلة بدائرة الابتكار والأولمبياد العلمي، تنظم حالياً فعاليات الأسبوع الصيفي "ومضة ابتكار ٥" بمشاركة نحو ٢٠٠ طالب وطالبة من مدارس محافظتي الظاهرة والوسطى ومختلف المراحل الدراسية، وتستمر حتى ١٧ يوليو الجاري.

وأشار إلى أنَّ البرنامج يهدف لإتاحة الفرصة للطلبة المتميزين لتنمية قدراتهم الابتكارية والعلمية، وغرس روح البحث في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما يسهم في إيجاد بيئة تعليمية محفزة على استقطاب الموهوبين وتشجيعهم.

وأوضح أن البرنامج يركز على الجانب العملي من خلال أنشطة الروبوت والإلكترونيات والهندسة بأساليب مبسطة وتطبيقية، إلى جانب مشاريع عملية ينفذها الطلاب بأنفسهم لخدمة البيئة والمجتمع، وتعزيز مهارات التفكير العلمي لديهم وتحفيزهم على الاكتشاف ورعاية مواهبهم البحثية.

وأكد محمد بن سيف المعولي مدير دائرة الكشافة والمرشدات والأنشطة الطلابية رئيس اللجنة المحلية لإدارة وتنظيم البرنامج الصيفي بمحافظة الداخلية أنَّ خطة هذا العام تتضمن برامج مركزية نوعية صُممت لتشمل وتجمع الطلبة من جميع ولايات المحافظة، محققةً شمولية جغرافية وتكافؤًا في الفرص التعليمية والمهارية.

وقال المعولي- في تصريحات خاصة لـ"الرؤية"- إن تفاصيل هذه الخطط والأنشطة الصيفية جاءت مرتبة وفق المسارات التالية:

أولاً: برنامج "صيفي تعلّم وابتكار" (المراكز الصيفية) ينطلق هذا البرنامج في الفترة من ٥ يوليو إلى ١٦ يوليو ٢٠٢٦م ولمدة ١٠ أيام، مستهدفًا ٥٠٠ طالب وطالبة من الصفوف (٥-٨). وقد تم توزيع المراكز جغرافياً لتغطي ولايات المحافظة عبر خمسة مراكز رئيسية، وتقدم هذه المراكز ورشًا تطبيقية في مجالات الابتكار، والذكاء الاصطناعي، والمجالات الفنية، والرياضية، والإعلامية، إلى جانب تعزيز الهوية الوطنية والسمت العُماني.

ثانياً: برنامج "رحلة التحدي ٢" (بولاية الجبل الأخضر) يُعد "رحلة التحدي في نسختها الثانية " أحد البرامج المركزية التنافسية الكبرى التي تنفذها المديرية خلال الفترة من ٠٦ إلى ٠٩ يوليو ٢٠٢٦م في أحضان الطبيعة الخلابة بولاية الجبل الأخضر.

ثالثاً البرنامج الصيفي للطلبة الموهوبين لعام ٢٠٢٦، بهدف تنمية مهارات الطلبة الموهوبين عبر برامج إثرائية متنوعة موزعة على ثلاثة مراكز بالمحافظة.

رابعاً: برنامج "جيل يصنع المستقبل" كمسار تقني مركزي تخصصي يهدف إلى الإثراء الرقمي ومواكبة متطلبات التحول الرقمي وصناعة مبتكري المستقبل عبر ورش نوعية مكثفة تشمل: الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء.

خامساً: برنامج رعاية طلبة "التربية الخاصة "أولت المديرية في خطتها أهمية بالغة لدمج وإشراك طلبة التربية الخاصة في البرامج الصيفية؛ حيث تم تخصيص مناشط وأسس اختيار تراعي قدراتهم وميولهم، وضمان توفير بيئة تعليمية مجهّزة بكافة الوسائل والأدوات التي تساعدهم على إبراز مواهبهم وتنمية مهاراتهم الاجتماعية واليدوية.

سادساً: البرنامج المشترك "صيفي عطاء وارتقاء" (بالتعاون مع التنمية الاجتماعية) لأكثر من ١٠٠ طالب وطالبة امتداداً لتعزيز الشراكة المجتمعية والمؤسسية، ويركز هذا البرنامج على تعزيز قيم العمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية لدى الناشئة، وتقديم حلقات عمل مشتركة تخدم الجوانب الاجتماعية والتوعوية والأسرية.

وقال خالد بن خليفة بن مبارك الفارسي أخصائي دراسات ومتابعة أول بتعليمية البريمي إن فعاليات البرامج الصيفية انطلقت في محافظة البريمي بهدف استغلال الإجازة الصيفية للطلبة والتي تمثل فرصة ثمينة ينبغي استثمارها بالشكل الأمثل؛ بما يسهم في تنمية قدرات الأبناء وصقل مهاراتهم واكتشاف مواهبهم وتعزيز قيم المواطنة والعمل الجماعي لديهم، إلى جانب تنمية مهارات الابتكار والإبداع والقيادة وريادة الأعمال وإكسابهم الخبرات والمعارف التي تسهم في إعدادهم للمستقبل.

وانطلاقا من أهمية تكامل الأدوار بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني من أجل توفير بيئة جاذبة وآمنة للأبناء خلال فترة الإجازة الصيفية، حيث إن البرامج الصيفية أصبحت منصة مهمة لاستثمار أوقات الفراغ في برامج نوعية هادفة تسهم في بناء الشخصية المتوازنة وتنمية المهارات الحياتية والمعرفية.

وأوضح أن نسخة هذا العام تشهد مشاركة ٢٥٠ من طلبة المحافظة موزعين على (٤) مراكز بولايتي البريمي ومحضة بواقع مركزين بكل ولاية للذكور والإناث.

وشدد على أن البرامج الصيفية بمحاورها المتكاملة التي تعنى بتعزيز القيم والهوية الوطنية، وتنمية الشخصية والمهارات الاجتماعية، وتطوير القدرات المعرفية والتقنية والإبداعية، وترسيخ روح العمل التطوعي والشراكة المجتمعية، والعناية بالصحة البدنية والاستثمار الأمثل للوقت، يمثل نموذجاً رائداً للتعليم الممتد الذي يتجاوز جدران الفصل الدراسي، ليشكل بيئة تربوية حاضنة تُعنى بإعداد الطلبة إعداداً شاملاً؛ وجدانياً، وعقلياً، وجسمياً، وسلوكياً، واجتماعياً، بما يتواءم مع مستهدفات رؤية عمان ٢٠٤٠.

وذكر أنه لتأكيد الارتباط الوثيق لبرنامج رحلة التحدي بالتوجهات الوطنية ذات الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، فقد جرى تصميم النسخة الثانية وفق ٣ مسارات تخصصية تعكس أولويات التنمية في السلطنة؛ وهي: مسار ريادة الأعمال مسار البيئة المستدامة مسار الصحة النفسية والتفكير الإيجابي، ويُطبق كل مسار كإطار موضوعي على مجموعات البرنامج المقسمة عليها، بحيث تخضع كل مجموعة لدورة تدريبية مكثفة مدتها أربعة أيام ضمن مسار ريادة الأعمال ومسار البيئة المستدامة، وتخضع مجموعات مسار الصحة النفسية والتفكير الإيجابي لدورة تدريبية ممنهجة خلال يومين تدريبيين .

وأشار إلى أن هذا النموذج التنظيمي يُتيح تعميق التركيز في كل أولوية تنموية خلال فترة زمنية محددة، مع ضمان جودة التنفيذ وكفاءة المخرجات، وبما يعزز إعداد شباب عُماني قادر على الإسهام الفاعل في مختلف مجالات التنمية الوطنية.

ومن المقرر أن تشارك محافظة البريمي بعدد ١٠٠ طالب وطالبة في البرنامج من الصفوف (٩-١١) في الأسبوع الثاني من شهر يوليو ولمدة أسبوعين (أسبوع للذكور وأسبوع للإناث) بهدف تمكين المشاركين من تطوير وعي أعمق بذواتهم وتعزيز قدرتهم على التعامل مع التحديات اليومية بروح إيجابية ومتوارثة، يقدم هذا البرنامج مجموعة من الأنشطة والتجارب التفاعلية التي تساعد المشاركين على اكتساب مهارات إدارة الضغوط، وتنمية الثقة بالنفس، وبناء علاقات اجتماعية صحية، كما يسهم في ترسيخ مفهوم الرفاه النفسي بوصفه عنصرًا أساسيًا في بناء شخصية قادرة على التعلم، والتكيف والمساهمة بفاعلية في المجتمع.

وزارة التعليم

**إعلان**

تعلن المديرية العامة للمشاريع والخدمات بوزارة التعليم عن طرح المناقصة التالية:

| رقم المناقصة | اسم المناقصة | الشركات التي يحق لها الاشتراك | آخر موعد لتوزيع المستندات | موعد تقديم العطاءات | تاريخ فتح العطاءات الفنية | تاريخ فتح العطاءات المالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2026/399 | إضافة (8) فصول دراسية و (2) غرف للمعلمين و (1) مصعد كهربائي ومرافق أخرى بمدرسة عمرو بن العاص بولاية دبا بمحافظة مسندم | الشركات المسجلة لدى هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي بالدرجة الثانية | 2026/6/30 | 2026/7/29 | 2026/7/29 | 2026/7/29 |

يمكن الحصول على مستندات الشروط والمواصفات عن طريق خدمة إسناد على الموقع الإلكتروني «etendering.tenderboard.gov.om» اعتبارا من تاريخ 2026/6/16م حتى التاريخ المذكور بالجدول أعلاه على أن يكون دفع قيمة المستند عبر بوابة الدفع الالكتروني بالموقع.

يجب تقديم العطاءات عن طريق خدمة إسناد بالموقع الإلكتروني المذكور أعلاه قبل الساعة العاشرة من صباح اليوم المحدد لتقديم العطاءات وسوف لا يعتد بالعطاءات المقدمة بعد هذا الميعاد أيا كانت أسباب التأخير والوزارة غير ملزمة أو مقيدة بقبول أقل عطاء أو أي عطاء آخر.

**شركة عمان والإمارات للاستثمار القابضة ش.م.ع.ع**

سلطنة عمان - مسقط - ص ب ٢٢٠٥ الرمز البريدي ١١٢ روي، هاتف ٢٤٠٣٦٨٠٠ - ٢٤٠٣٦٨٠١
دولة الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي - ص ب ٣٠٦٣٦

**إعلان دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية**

يسر مجلس إدارة شركة عمان والإمارات للاستثمار القابضة ش.م.ع.ع دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية للشركة والمقرر عقده في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الثلاثاء الموافق 7 يوليو 2026 في قاعة الاجتماعات بمبنى الشركة بمرتفعات غلا وعبر المنصة الإلكترونية لانعقاد الجمعيات العامة والتي يمكنكم الدخول إليها عبر موقع شركة مسقط للمقاصة الإيداع ش.م.ع.م (www.mcd.gov.om)، وإذا لم يكتمل النصاب القانوني لانعقاد اجتماع هذه الجمعية، سيتم عقد الاجتماع الثاني في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الأربعاء الموافق 8 يوليو 2026م وذلك في قاعة الاجتماعات بمبنى الشركة بمرتفعات غلا وعبر المنصة الإلكترونية المذكورة أعلاه، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1. دراسة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2026م.
2. دراسة تقرير مجلس الإدارة عن تنظيم وإدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2026م.
3. دراسة تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية المدققة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2026م.
4. دراسة مقترح توزيع أرباح نقدية على المساهمين بتاريخ الجمعية و ذلك بمقدار (5%) 5 بيسات لكل سهم عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2026.
5. دراسة مقترح توزيع أسهم مجانية على المساهمين بتاريخ الجمعية وذلك بنسبة (5%) من رأس المال بمعدل 1 سهم لكل 20 سهم والموافقة عليه، ويترتب على هذا التوزيع زيادة عدد أسهم رأسمال الشركة من 121.875.000 سهم إلى 127.968.750 سهم.
6. الموفقة على بدل حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة التي تقاضاها أعضاء مجلس لإدارة عن السنة المالية المنصرمة وتحديد مقدار البدل للسنة المالية القادمة.
7. دراسة مقترح توزيع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ وقدره 150000 ألف ريال عماني عن السنة المالية المنتهية 31 مارس 2026.
8. إحاطة الجمعية بالتعاملات التي أجرتها الشركة مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 مارس 2026.
9. إعادة التصويت للموافقة على التعاملات التي ستجريها الشركة مع أطراف ذات علاقة والتي تم التصويت عليها في الجمعية العامة العادية المنعقدة في 2025/6/1 حسب طلب هيئة الخدمات المالية والخاصة:- بشركة عمان للفنادق والسياحة ش.م.ع.م. لا يجوز لأي مساهم تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في هذا البند، والمتعلق بالتعاملات مع الطرف ذي العلاقة شركة عمان للفنادق والسياحة ش.م.ع.م، المشاركة في التصويت على البند، وذلك وفقاً لأحكام ميثاق حوكمة الشركات المساهمة العامة المعمول به.
10. إعادة التصويت للموافقة على التعاملات التي ستجريها الشركة مع اطراف ذات علاقة والتي تم التصويت عليها في الجمعية العامة العادية المنعقدة في 2025/6/1 حسب طلب هيئة الخدمات المالية والخاصة:- بالشركة العمانية الأوروبية للصناعات الغذائية ش.م.ع.ع.
11. إعادة التصويت للموافقة على التعاملات التي ستجريها الشركة مع اطراف ذات علاقة والتي تم التصويت عليها في الجمعية العامة العادية المنعقدة في 2025/6/1 حسب طلب هيئة الخدمات المالية والخاصة:- بالشركة الوطنية لمنتجات الألمنيوم ش.م.ع.ع.
12. الموافقة على المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي قد تُجريها الشركة مع شركة عُمان للفنادق والسياحة (ش.م.ع.ع.) خلال السنة المنتهية في 31 مارس 2026 و السنة المالية التي ستنتهي في 31 مارس 2027.
13. دراسة المعاملات التي ستجريها الشركة مع أطراف ذات العلاقة خلال السنة المالية التي ستنتهي في 2027/3/31.
14. الموافقة على إلغاء إدراج أسهم الشركة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وإغلاق مكتب الشركة بأبوظبي.
15. إحاطة الجمعية بالتبرعات التي صرفت لدعم خدمات المجتمع خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2026م.
16. دراسة مقترح تخصيص مبلغ 5,000 الاف ريال عماني للمساهمة في دعم خدمات المجتمع خلال السنة المالية التي ستنتهي في 2027/03/31م.
17. الموافقة على معايير قياس أداء مجلس الإدارة.
18. تعيين جهة مستقلة لقياس أداء مجلس الإدارة للسنة المالية التي ستنتهي في 2027/03/31م وتحديد أتعابه.
19. تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 2027/03/31 م وتحديد أتعابهم.

ووفقاً للنظام الأساسي للشركة وضوابط انعقاد لجمعيات العامة باستخدام وسائل التقنية الحديثة الصادرة من الهيئة نود أن نلفت عنايتكم إلى الآتي:

(أ) يحق للشخص الاعتباري دون غيره تفويض شخص طبيعي لحضور اجتماع الجمعية العامة والتصويت نيابة عنه من خلال وسائل التقنية على أن يكون لهذا الشخص الطبيعي رقم مستثمر بشركة مسقط للمقاصة والإيداع.

(ب) يبدأ التصويت على أي من البنود المطروحة على جدول الأعمال قبل تاريخ انعقاد الجمعية بمدة لا تزيد على ثلاثة أيام وحتى انتهاء عملية التصويت في يوم الاجتماع، وفي حالة تغيير رصيد المساهم بالزيادة أو النقصان فسيتم إلغاء عملية التصويت، ويتعين عليه إعادة التصويت مرة أخرى في يوم اجتماع الجمعية.

وفي حالة وجود أية استفسارات يرجى الاتصال بالفاضل د. سعيد الخروصي على هاتف رقم: 0096824036800.

### التشريع الجديد يمحو الاجتهادات العشوائية ويرسخ بيئة مؤسسية قائمة على الحوكمة

# خبراء لـ« الرؤية »: قانون مؤسسات المجتمع المدني يُوازن بين الأدوار التنموية والاجتماعية وضوابط الرقابة والإشراف

**أجمع خبراء قانونيون ومتخصصون على أن قانون مؤسسات المجتمع المدني الجديد الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٦٤/ ٢٠٢٦)، يُمثِّل قفزة تشريعية نوعية في سلطنة عُمان، حيث جاء برؤية متطورة توازن بدقة وثبات بين متطلبات التحديث الإداري والتحول الرقمي، وبين الحفاظ على الأمن المجتمعي والسيادة الوطنية والثوابت الراسخة للدولة. وأكد الخبراء- في تصريحات لـ"الرؤية"- أن هذا التشريع المُستحدَث يتبنى فلسفة قانونية مرنة تهدف في جوهرها إلى تفكيك البيروقراطية التقليدية، وإعادة هندسة الإجراءات وتيسيرها، مما يسهم في نقل قطاع النفع العام والعمل التطوعي من سياق الاجتهادات العشوائية إلى بيئة مؤسسية محكمة الحوكمة؛ ليكون هذا القطاع شريكًا استراتيجيًا فاعلاً ومحميا في مسيرة التنمية الشاملة وتحقيق مستهدفات الرؤية الوطنية المستقبلية.**

د. محمد الزدجالي

د. أحمد الجهوري

د. أحمد الهنائي

عبدالعزيز الشافعي

**الرؤية- ريم الحامدية**

واستهل الدكتور محمد الزدجالي أمين عام اتحاد المحامين الخليجين حديثه بالتعليق على الصلاحيات الممنوحة لوزارة التنمية الاجتماعية في القانون الجديد، حيث أكد أن الوزارة باتت تتمتع بموجب هذا التشريع بسلطات واسعة وصلاحيات كبيرة لدمج أو حل أي من مؤسسات المجتمع المدني. وأوضح أن القانون الجديد ولأول مرة أخضع كل مؤسسات المجتمع المدني لإشراف الوزارة المباشر والإجباري، مع تخويلها سلطات غير محدودة لفحص الأعمال الإدارية والمالية، بما في ذلك قرارات الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، ومجلس الأمناء.

وبيّن الزدجالي مفارقة جوهرية بين التشريعين السابق والحالي، مشيرا إلى أن القانون الجديد خلافًا للقانون القديم نص على عقوبات صارمة على من يخالف بعض النصوص، إذ قد تصل العقوبة إلى السجن لمدة عشر سنوات، وغرامة مالية تصل إلى ٣٠ ألف ريال عماني، في حين أن الغرامة في القانون السابق لم تكن تتجاوز ٥٠٠ ريال والسجن لم يكن يتعدى شهرًا واحدًا. كما أشار الزدجالي إلى النص صراحة على المسؤولية المدنية لأعضاء مجلس الإدارة عن جبر وتعويض الأضرار الناتجة عن التقصير والقرارات المخالفة للضوابط. وتفعيلاً لهذه الرقابة، ذكر أن القانون استحدث صفة الضبطية القضائية لموظفي الدائرة المختصة بالوزارة لضمان التطبيق الفاعل لأحكام القانون واللوائح والقرارات الصادرة بموجبه.

وقارن الزدجالي بين القانون الجديد والقانون الملغى رقم ٢٠٠٠/١٤؛ حيث أوضح أن الجمعيات الأهلية سابقًا كانت تخضع لرقابة الوزارة فقط وليس إشرافها، ولم تكن للمفتشين صفة الضبطية القضائية؛ بل ضبط المخالفات العادية، مؤكدًا أن الفرق كبير جدًا من المنظور القانوني بين الإشراف والرقابة، وبين الضبط العادي والضبط القضائي. ومن هذا المنطلق التحليلي، أكد الزدجالي أن هذه التعديلات والسلطات الواسعة أملتها الضرورة وأوجبتها العولمة وإفرازاتها؛ وذلك بهدف حماية المجتمع، وضبط المؤسسية، والتماشي مع متطلبات النظام العام في السلطنة، وتنفيذًا لالتزامات سلطنة عُمان في الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مستشهدًا بالقرار الوزاري رقم ٢٠٢٣/٣٦ كدليل واضح على هذه الضرورة.

واستطرد الزدجالي مبينًا أن الصلاحيات الواسعة فرضها الواقع لضبط مؤسسات المجتمع المدني وضمان عدم خروجها عن الغرض الذي أنشئت لأجله، وحوكمة إدارتها بما يضمن اتخاذ القرارات لخدمة أهداف المؤسسة بلا تجاوز أو تعارض مصالح ومحاسبة المتجاوزين، كما أنها تهدف إلى حماية المجتمع المحلي من أي أضرار قد تنتج حال انحراف المؤسسات عن أهدافها المشروعة، وضمان عدم استغلالها في أنشطة غير قانونية كغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى منع أي تعارض بين أعمال هذه المؤسسات والنظام العام.

الحقوق والواجبات

وفيما يتعلق بالحقوق والآليات القانونية المتاحة للأعضاء، أوضح الزدجالي أنه بالاطلاع على المادة (٦) من القانون الجديد، يتضح أن المشّرع العُماني أتاح لذوي الشأن حق التظلم مباشرة إلى الوزير ضد أي قرار يصدر من الجهة المختصة، سواء صدر بموجب القانون أو استنادًا إلى لائحته التنفيذية. وأكد أن التظلم ضد قرارات الجهة المختصة يعد آلية جديدة كليًا لم يكن منصوصًا عليها في القانون السابق. وفسّر الزدجالي البُعد القانوني وراء هذا النص بأنه محاولة من المشّرع العُماني لخلق نوع من الموازنة العادلة بين السلطات والصلاحيات الواسعة الممنوحة للدائرة المختصة بالوزارة في اتخاذ قرارات الضبط القضائي أو الحل والدمج وحل مجالس الإدارة، وبين حق ذوي الشأن في التظلم، مما يجعل الوزير مطلعًا بشكل مباشر على صحة القرارات المتخذة، وهو ما يسهم في مزيد من الضبط والرقابة على الجهة المختصة وعلى المؤسسات ذاتها.

وفي المحور المالي، بيّن أمين عام اتحاد المحامين الخليجيين أن القانون الجديد جاء أكثر مرونة وتوسعًا في تنظيم الموارد المالية للجمعيات مقارنة بالقانون السابق؛ حيث أشار إلى استحداث موارد جديدة لم تكن موجودة سابقًا، مثل الإيرادات التي يقرها مجلس الإدارة بشرط موافقة الوزارة، وإيرادات الأنشطة والاستثمارات، وأموال الوقف. وأضاف أن المشّرع منح مؤسسات المجتمع المدني مزايا مالية تعضد موقفها وتقلل تكاليفها، حيث منحت المادة (١٥) الجمعيات الأهلية إعفاءات ضريبية على الواردات، وإعفاءات من رسوم التملك العقاري، وتخفيض الرسوم المفروضة، وأي مزايا أخرى يقررها الوزير.

وفي المقابل، أكد الزدجالي أن هذا التوسع واجهته ضوابط قانونية وصارمة لحماية الأموال وحوكمتها؛ حيث نوّه بأن المشّرع العُماني نص في المادة (٣٥) من الفصل الرابع على أن أموال الجمعيات الأهلية تعد مالاً عامًا في نطاق المسؤولية الجزائية. ووضح أن مالية الجمعية باتت تخضع للتدقيق الحسابي، ولها سنة مالية وميزانية وحساب ختامي وفقًا للمادة (٣٧)، كما أن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون بالتضامن فيما بينهم عن القرارات الصادرة عن المجلس. وشدد على أنه يُحظر على أعضاء الجمعية العمومية تحقيق أي أرباح شخصية، كما لا يستحقون أجورًا نظير أعمالهم، بالإضافة إلى فرض قيود مشددة على تصرفاتهم ومعاملاتهم المالية وفقًا للمادة (١٩).

واختتم الزدجالي تصريحه بالتأكيد على أن القانون الجديد جاء متوازنًا للغاية؛ إذ أفسح الطريق لمؤسسات المجتمع المدني لتقوم بدورها التنموي والاجتماعي المهم، وفي الوقت ذاته أحكم الرقابة والإشراف لضبط هذه المؤسسات وضمان عدم خروجها عن الأهداف والأنشطة المرخص لها بمزاولتها وفق وثائق التأسيس.

شمولية القانون

من جانبه، قال الدكتور أحمد الهنائي، رئيس مركز البحوث والدراسات الجامعية والمتخصص في القانون الدستوري والعلوم السياسية، حديثه بالتركيز على الملامح والمبادئ الجوهرية التي استحدثها القانون الجديد، حيث أكد أن الملمح الأبرز والأكثر أهمية يتمثل في شمولية وتنظيم كافة مؤسسات المجتمع المدني، إذ اتسع النطاق التشريعي بشكل ملحوظ ليشمل، بالإضافة إلى الجمعيات الأهلية التي كان يقتصر عليها القانون السابق، كلاً من الجمعيات المهنية، والجمعيات ذات النفع العام، والمؤسسات الأهلية، والأندية الاجتماعية، فضلاً عن وضع إطار تنظيمي متكامل للعمل التطوعي.

وفي سياق تحليله لأبعاد التغيير ودلالاته، أوضح الهنائي أن الانتقال من مسمى "الجمعيات الأهلية" إلى مسمى "مؤسسات المجتمع المدني" يعكس نضجًا وتطورًا تشريعيًا كبيرًا في السلطنة، وبيّن أن المسمى الجديد يمتاز بالشمولية والاتساع لاستيعاب كافة المكونات المؤسسية المجتمعية، والدقة والضبط في الإطار المفاهيمي لماهية تلك المؤسسات ونظام عملها الإداري والمالي، إلى جانب الوضوح في بيان العقوبات اللازمة لردع المخالفين للنصوص القانونية.

وأشاد بهذه الخطوة مؤكدًا أن المشّرع العُماني قد أحسن صنعًا في تقنين هذه المؤسسات المدنية وتحت مظلة تشريعية واحدة من التنظيم والتأطير، مما يعكس جودة وفاعلية العمل المؤسسي والتشريعي في آن واحد.

وعن أبعاد السياسة التشريعية في السلطنة ومواكبتها للمستقبل، أوضح الهنائي أن الفلسفة التشريعية العُمانية، وفقًا للنهج السياسي الحكيم، اعتمدت دائمًا على مبدأ التدرج المرحلي في مواكبة مسيرة التنمية المحلية، والدراسة الواقعية للتطورات الدولية، وهو ما يتجلى بوضوح في أعمال السلطة التشريعية. وأكد في هذا الصدد أن المشّرع الوطني يضع نصب عينيه كافة العناصر التي تدور في فلك التشريع محل الإصدار، بل إنه يستبق النظر في كثير من الأحيان عبر استشراف المستقبل ليكون التشريع في نسق تام مع متطلبات المرحلة، مشيرًا إلى أن الاستراتيجية الوطنية رؤية عُمان ٢٠٤٠ أوجبت على المشّرع العُماني أهمية وضرورة تطوير وتحديث التشريعات بما يتواكب مع مرتكزات هذه الرؤية وما تضمنته من أهداف طموحة في كافة المجالات.

مقارنة التشريعات

وفي قراءة مقارنة تفصيلية بين التشريعين السابق والجديد، استعرض الهنائي أبرز المتغيرات والتسهيلات وقسمها على مستويات عدة؛ ففي مجال التأسيس أشار إلى النص الصريح في القانون الجديد على جواز أن يكون المؤسسون من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين أو كلاهما معًا، مع تحديد الشروط الواجب توفرها في المؤسس، وتنظيم التفتيش على هذه المؤسسات من قبل موظفي التقسيم الإداري المختص ممن مُنحوا صفة الضبطية القضائية. وفي مجال الإشهار، أوضح الهنائي مفارقة إجرائية مُهمة؛ إذ كان القانون السابق يقتصر على موافقة الوزارة المختصة فقط، في حين نظّم التشريع الجديد هذه المسألة بالنص على أن تتولى الوزارة الإشهار بعد موافقة مجلس الوزراء. أما في مجال إدارة المؤسسات، فقد بيّن أن القانونين نظما عدد أعضاء مجلس الإدارة مع فارق تمثل في أن الحد الأعلى كان ١٢ عضوًا في القانون السابق وأصبح ١١ عضوًا في القانون الجديد، مبرزًا أن من أهم الفروقات الجوهرية المستحدثة هو نص المشّرع صراحة على وجوب وجود نظام داخلي للمؤسسة المدنية، وهو ما لم يتم التطرق إليه في القانون السابق.

وعن مستجدات الحوكمة وتمكين قطاع جمعيات النفع العام، أوضح الهنائي أن المُشرِّع في القانون الجديد، وعلى خلاف القانون السابق، قام بتقسيم المؤسسات المدنية إلى أبواب وفصول تفصيلية بغية تنظيم بعضها بشكل مستقل عن الآخر، مؤكدًا أن القانون أبرز آليات الحوكمة والرقابة المالية والإدارية بشكل صارم من خلال النصوص الخاصة بالنظام المالي، ومجالس الإدارة، والأجهزة، والمزايا، والالتزامات، والمحظورات، وصولاً إلى باب العقوبات. وأضاف أن مساهمة هذا التأطير القانوني الجديد في تفعيل الشراكة تكمن في الخدمات النوعية التي تقدمها تلك الجمعيات لمنتسبي المهنة الواحدة، والامتيازات التي تحددها وزارة التنمية الاجتماعية للجمعيات ذات النفع العام، معربًا عن أمله في أن تنعكس هذه الأدوار على الصالح العام عبر شراكة مجتمعية فاعلة تعزز التكامل بين القطاع العام، والقطاع الخاص، وسائر مؤسسات المجتمع المدني.

ولتحقيق أقصى استفادة من هذا التشريع، طرح الهنائي عدة مقترحات، داعيًا وزارة التنمية الاجتماعية إلى ضرورة القيام بتوعية مجالس إدارة مؤسسات المجتمع المدني بالنصوص القانونية الحاكمة لها، وتقديم التسهيلات اللازمة عبر تبسيط إجراءات التأسيس والإشهار وتذليل كافة المعوقات التي تواجهها دون إغفال تفعيل آليات الرقابة. كما شدد على أهمية تقييم هذه التجربة التشريعية والعملية كاملة خلال سنة من العمل بالقانون، والعمل الجاد على تقويم ما قد تفرزه هذه التجربة من صعوبات، سواء أكانت على مستوى النصوص القانونية الواردة فيه، أم من حيث الكفاءة البشرية التي تدير هذه المؤسسات، أم الموارد المالية التي تعين على تسيير مرافقها المختلفة.

إعادة هيكلة

فيما تطرق الدكتور أحمد الجهوري المحامي والمستشار القانوني إلى القراءة القانونية والإجرائية للمهلة التي نص عليها المرسوم السلطاني لمنح المؤسسات القائمة عامًا واحدًا لتوفيق أوضاعها؛ حيث أشار إلى أن هذه المهلة تفرض التزامًا فوريًا على الجمعيات الأهلية بإعادة هيكلة نظمها الإدارية والمالية لضمان الحوكمة والشفافية الرقمية. وأوضح أن في مقدمة الخطوات الواجب اتخاذها صياغة واعتماد اللوائح الداخلية المنظمة للشؤون المالية والإدارية وموافاة الدائرة المختصة بها خلال هذا العام لتفادي خطر حل مجلس الإدارة، مبينًا أن القانون فرض التزامات رقمية صارمة تشمل نشر النظام الداخلي والحساب الختامي السنوي على الموقع الإلكتروني الرسمي قبل انعقاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يومًا على الأقل، بالتوازي مع تعديل مدة مجالس الإدارة لتصبح ثلاثة أعوام قابلة للتجديد لدورة واحدة فقط، وإدراج مهمة إلزامية لتحديث البيانات الشاملة للجمعية ومصادر تمويلها برقم الوزارة خلال الربع الأول من كل عام، في حين يُحظر على الفرق التطوعية ممارسة أي نشاط جماعي دون ترخيص رسمي يمنحها فريقًا واحدًا لكل ولاية، مع إلزامها بفتح حساب مصرفي رسمي لإيداع أموالها بحد أقصى يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة حسابات، وحظر جمع التبرعات أو قبول الهبات الخارجية دون موافقة كتابية مُسبقة.

اشتراطات التأسيس

وفي سياق تقييمه لاشتراطات التأسيس الجديدة للأعضاء والمؤسسين، ثمّن الجهوري هذه الخطوة مبينًا أن المشّرع العُماني أحدث نقلة نوعية عبر الانتقال من فلسفة التقييد العددي إلى فلسفة المرونة والمأسسة؛ حيث سمح بتأسيس الجمعيات من قِبل الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين كالشركات والمؤسسات المقيدة في السجل التجاري، أو كلاهما معًا، بدلاً من اقتصارها سابقًا على الأفراد بحد أدنى مرتفع يصل إلى ٤٠ فردًا. وركز على أن هذا التحول الجوهري يفتح آفاقًا واسعة لتمكين المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص، وإنشاء مؤسسات مجتمع مدني تتمتع باستدامة وملاءة مالية عالية، مع وضع شروط واضحة للأشخاص الطبيعيين تركز على المواطنة والأهلية وحسن السيرة والسلوك لضمان كفاءة القائمين على هذه المؤسسات. أما فيما يتعلق بالحزم التشريعي الصارم والرقابة المالية والإدارية، فقد أفاض الجهوري في شرح دلالاته مؤكدًا أن هذا الحزم يساهم بشكل مباشر في صياغة جدار حماية قانوني ورقابي محكم حول أموال وموجودات مؤسسات المجتمع المدني، وذلك عبر آليات مترابطة تبدأ بالقضاء على تعارض المصالح وعزل القرار المالي عن المنفعة الشخصية، حيث حظر القانون تمامًا على أعضاء الجمعية العمومية العمل بأجر في الجمعية أو مشروعاتها، ومنع العضو من التصويت إذا كانت له مصلحة مباشرة، مع جعل تربح أعضاء مجلس الإدارة سببًا موجبًا لحل المجلس فورًا. ونوّه بأن هذه القيود تتكامل مع إضفاء حصانة "الأموال العامة" على كافة ممتلكات الجمعية الثابتة والمنقولة في نطاق تطبيق قانون الجزاء العُماني، مما يعني أن جرائم الاختلاس أو التبديد تُكيف بوصفها جنايات اعتداء على المال العام وتغلظ عقوباتها، بالإضافة إلى الحظر التام للدخول في أي مضاربات مالية أو استثمارات عالية المخاطر. وتعزيزًا لرقابة التدفقات النقدية وحماية الأصول، استعرض الجهوري الضوابط الجديدة مبينًا أن القانون أرسى نظام الرقابة المزدوجة الذي يفرض التدقيق الخارجي الإلزامي عبر مدقق حسابات معتمد بمجرد تجاوز المعاملات مبلغ ١٠ آلاف ريال عُماني، مع نشر هذه الحسابات إلكترونيًا لضمان الشفافية المجتمعية وحصر الإيداعات في المصارف المرخصة داخل السلطنة. وزاد على ذلك بأنه تم تحصين الأصول والإعفاءات الجمركية بمنع التصرف في السيارات والمعدات المعفاة ضريبيًا قبل مرور سبع سنوات أو سداد رسومها لمنع الاستغلال التجاري، بالتوازي مع تجفيف منابع التمويل المشبوه وحظر إرسال المساعدات للخارج إلا عبر الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية، وتجريم تلقي الأموال الأجنبية أو جمع التبرعات دون ترخيص بعقوبات تصل إلى السجن سنتين والغرامة المالية والمصادرة، مدعومة بصلاحية الوزير في إيقاع جزاءات إدارية فورية تصل إلى ألف ريال عُماني لتقويم التجاوزات قبل تضخمها.

متطلبات دولية

فيما أبدى عبدالعزيز الشافعي، باحث دكتوراه في القانون الخاص، قراءة معمقة حول مدى تلبية التشريعات الحديثة للمتطلبات الوطنية والمواثيق الدولية؛ حيث رأى أن قانون مؤسسات المجتمع المدني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٦/٦٤ يظهر توجهًا تشريعيًا متقدمًا يعكس وعيًا وعمقًا من المشّرع العُماني بالتحولات التي شهدها دور هذه المؤسسات محليًا ودوليًا خلال العقود الأخيرة.

وأوضح من خلال موازنة تفصيلية بينه وبين قانون الجمعيات الأهلية السابق (٢٠٠٠/١٤)، أن المشّرع لم يتجه إلى تبني النماذج الدولية بصورة مجردة، وإنما سعى بذكاء إلى مواءمتها مع البيئة القانونية والاجتماعية العُمانية بما يحقق التوازن المنشود بين متطلبات الانفتاح المؤسسي والحفاظ على الثوابت الوطنية والأمن المجتمعي. وأضاف الشافعي في تحليله مشيرًا إلى أن أثر الممارسات الدولية الفضلى تجلى في التركيز الصارم على مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة المالية والإدارية، إدراكًا من المشّرع بأن استقلالية المؤسسات ترتبط طرديًا بالتزامها بمعايير النزاهة وحسن إدارة الموارد. وفي ملف التمويل والعلاقات الخارجية، بيّن الشافعي أن المشّرع انتهج منهجًا وسطًا عادلاً يوازن بين تمكين المؤسسات من بناء شراكات وتوسيع مصادر دعمها، وضمان عدم استغلال هذه القنوات بما قد يؤثر على استقلال القرار الوطني أو يفتح الباب لتدخلات خارجية غير مشروعة، واصفًا نجاح المشّرع بأنه تجسد في صياغة إطار يجمع بين قيم الانفتاح والمشاركة المجتمعية ومقتضيات السيادة وحماية الاستقرار في نموذج فريد للتحديث التشريعي المتدرج. وسلط الشافعي الضوء على المنظومة الإجرائية الحديثة ودورها في تفكيك البيروقراطية الإدارية التي كانت تمثل الشكوى الأبرز في النظام القانوني السابق لطول وتعقيد إجراءات الإشهار، حيث جزم بأن القانون الجديد انتقل من فلسفة الرقابة الإجرائية المسبقة إلى فلسفة أكثر حداثة تقوم على التيسير التنظيمي المقترن بالحوكمة الذكية. وركز في هذا السياق على أن النص صراحة على تقديم الطلبات والتعاملات بالوسائل الإلكترونية لا يمثل مجرد تحديث تقني عابر، بل هو توجه تشريعيًا واعيًا نحو إعادة هندسة الإجراءات لتتوافق مع استراتيجية التحول الرقمي الشامل التي تتبناها سلطنة عُمان، مما يسهم في اختصار حلقات المراجعة الورقية، وتقليل التفاوت في التطبيق، ورفع مستوى الشفافية في اتخاذ القرار، وبالتالي تسريع وتيرة التأسيس وتمكين المؤسسات من الانطلاق بكفاءة لخدمة المجتمع، شريطة أن تقترن النصوص بمدد زمنية واضحة للبت في الطلبات وتقليل التدخلات الإدارية غير الضرورية. وفيما يتعلق باللائحة التنفيذية المرتقب صدورها خلال عام، بيّن الشافعي أهميتها باعتبارها الحلقة الأهم في استكمال البناء التشريعي، مبينًا أن القوانين الحديثة تكتفي بوضع المبادئ العامة وتترك التفاصيل المرنة للوائح. وأشار الشافعي إلى أن الوسط القانوني والمجتمعي يترقب بدقة بضعة ملفات جوهرية ستحددها اللائحة، وفي مقدمتها متطلبات التأسيس والمستندات اللازمة، ومدد البت، وآليات التظلم، فضلاً عن الضوابط المنظمة لاستخدام المنصات الإلكترونية في عقد الاجتماعات والتصويت والانتخابات، إلى جانب الملف البالغ الأهمية والمتعلق بتنظيم الموارد المالية وآليات التبرعات والهبات والرعايات المحلية الدولية، مع قواعد الحوكمة الداخلية وتفاصيل التدابير الإدارية التي تتخذ بحق المؤسسة عند وقوع المخالفات لتقليل مجال التباين في التفسير. وقدم الشافعي توصيات ومحددات رئيسية يرى وجوب ارتكاز اللائحة التنفيذية عليها لضمان نجاحها؛ حيث شدد أولاً على ضرورة ترجمة فلسفة القانون القائمة على التيسير والتمكين إلى إجراءات عملية محددة زمنيًا كي لا تعيد إنتاج التعقيدات القديمة، ودعا إلى الالتزام التام بمبدأ اليقين القانوني عبر صياغة دقيقة للحقوق والالتزامات تقلل من الاجتهادات المتباينة، بينما أكد على أهمية الحفاظ على التوازن الدقيق بين استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ومتطلبات الرقابة والشفافية والمساءلة، لتكون الرقابة في النهاية أداة لضمان حسن الإدارة وعامل دفع للمبادرات المجتمعية لا عائقًا أمامها، مما يجعل اللائحة الوثيقة الفصل في إنجاح التحول نحو منظومة حديثة تقوم على الحوكمة والكفاءة والشراكة الوطنية الرشيدة.

**الزدجالي: الصلاحيات الواسعة لوزارة التنمية فرضها الواقع وضوابط الحوكمة**

**الهنائي: القانون الجديد يعكس نضجًا وتطورًا تشريعيًا غير مسبوق**

**الجهوري: اشتراطات تأسيس مؤسسات المجتمع المدني تعكس المرونة والتمكين**

**الشافعي: عُمان تُواصل الجهود التشريعية لتلبية الالتزامات الدولية ومواكبة التحولات العالمية**

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

1 من انتصر في الصراع الأمريكي الإيراني؟ — د. عبدالله الأشعل

2 يا «مركز الدولة».. سلامٌ — وداد الاسطنبولي

3 وسام المجد للمرأة العُمانية — سارة بنت علي البريكية

4 من الرابح الأكبر في حرب الأربعين يومًا؟! — جمال بن ماجد الكندي

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

# هبَّت نسمات خريفك يا ظفار

تُقبل علينا اليوم النَّسماتُ العليلاتُ من ناحية الجنوب لتُنبئنا ببداية موسم خريف ظفار الذي يُعد أبرز المواسم السياحية في سلطنتنا الحبيبة، لما تتميز به مُحافظة ظفار من طبيعية استثنائية تجمع بين الجبال الخضراء والشواطئ الساحرة والمناخ المعتدل خاصة خلال الخريف، الأمر الذي أسهم في تعزيز مكانتها كوجهة مفضلة للزوار من داخل السلطنة وخارجها، وجعلها ركيزة مُهمة في تنشيط القطاع السياحي والاقتصاد الوطني.

وتتميز المحافظة خلال موسم الخريف بانخفاض درجات الحرارة وانتشار الضباب، لا سيما في المناطق الجبلية المرتفعة، فيما تكتسي الجبال والسهول بالغطاء النباتي الأخضر نتيجة الأمطار الموسمية. ولا تقتصر السياحة في ظفار على اعتدال المناخ فقط؛ إذ تتميز أيضًا بوجود مواقع أثرية تاريخية مُدرجة ضمن قائمة التراث العالمي مثل متنزّه البليد الأثري وموقع سمهرم الأثري وموقع وادي دوكة وموقع وبار الأثري، ومتحف أرض اللبان بصلالة والحصون التاريخية في ولايات رخيوت وطاقة ومرباط وسدح، فضلًا عن الشواطئ والخيران والمحميات الطبيعية التي تحتضن أنواعًا نادرة من الحياة الفطرية.

إنَّ دخول موسم خريف ظفار يعني تحول المُحافظة إلى خلية نحل نشطة في كل النواحي؛ حيث يشهد القطاع التجاري نشاطًا ملحوظًا مع توافد السياح، وتحظى أسواق المنتجات التقليدية بإقبال واسع خاصة اللبان العُماني الذي تشتهر به المحافظة والبخور والمشغولات الفضية والفخارية والحلوى العُمانية، كما تشهد الفنادق والمطاعم السياحية إشغالًا كبيرًا؛ مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير، خاصةً في ظل الاهتمام الحكومي الكبير بتطوير المرافق السياحية والخدمية كافةً.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

# مجلس التنسيق الاقتصادي

خلفان الطوقي

قبل عدة أيام، وجَّه حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -أيده الله- بإنشاء مجلس التنسيق الاقتصادي برئاسة صاحب السمو نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وعضوية ١٢ عضوًا، ٥ من الحكومة، و٧ من القطاع الخاص، تمتد كل فترة من فترات المجلس لثلاثة أعوام، وصدر في ذات الوقت مهام المجلس وواجباته، والذي سوف يبدأ العمل من خلاله في القريب العاجل.

آمال وتطلعات المجلس عالية حسب ما هو منشور، ونتأمل ذلك، خاصة وأن المرحلة المقبلة لن تخلو من التحديات، فكل المعطيات تشير إلى أن البيئة المحيطة مليئة بالتحديات الجيوسياسية التي لا يمكن السيطرة عليها كاملة؛ لأنها خارج سيطرتك، ولكن من الممكن من وطأة تأثيرها قدر الإمكان.

نأمل من هذا المجلس اختيار أفضل الكفاءات التي يمكنها تمثيل القطاع الخاص على أكمل وجه، ومن قطاعات مختلفة، خاصة القطاعات التي يمكن أن تدعم قوة الاقتصاد العُماني، كفاءات متعلمة ومؤهلة، ولديها تجارب ميدانية، وقصص نجاح محلية أو إقليمية، يشار إليها بالبنان، كفاءات راقية مترفعة عن مصالحها الشخصية، همها رفع مستوى أداء القطاع الخاص بإخلاص وشغف دون أنانية أو تراخٍ في أداء الدور الوطني المُناط إليه. نأمل أن يكون المجلس إضافة حقيقية إلى باقي العناصر المتوفرة في عُمان، فكثير من البرامج الوطنية والمبادرات تم الإعلان عنها منذ عام ٢٠٢١، بعضها أخذ زخمًا مُستحقًا، وبعضها لم يُسلَّط عليه الضوء كما ينبغي، ويمكن لهذا المجلس أن يمزج ما يمكن مزجه من هذه البرامج والمبادرات لخدمة الاقتصاد الوطني، وإنني لعلى ثقة بأن هناك العديد من الفرص لمزيد من التكامل والتنسيق، فالناظر المُتفحِّص الفطن يمكن له أن يُفنِّد ويُحلِّل ويُنسِّق ويُبدِّع ويجمع ليصهر ويمزج لإنتاج مبادرة نوعية تضمن قفزات نوعية، وأهم من ذلك توفير صلاحيات لاتخاذ قرارات جريئة لضمان فتح آفاق جديدة للاستثمار، واقتناص فرص يجب اقتناصها، وإلا ذهبت لغيرنا.

نأمل من هذا المجلس الكثير من التطلعات التي تخدم القطاع الخاص خاصة، والاقتصاد العُماني بوجه عام، ولا نأمل أن يكون المجلس نسخة مكررة من مبادرة شراكة التي نُفذت قبل أعوام بإشراف من ديوان البلاط السلطاني، فتلك المبادرة إن صلحت في تلك المرحلة، إلا أن هذه المرحلة تتطلب الكثير من الفكر الاستشرافي والجهد الميداني والمتابعة الميدانية والقرارات النوعية والجريئة لمواكبة متغيرات الحاضر والمستقبل. إعلان إنشاء المجلس توجيه سامٍ إيجابي، داعيًا إلى توفير أمانة رصينة إداريةً ومالية تدعم أعماله، وتضمن تفعيل دوره، والدعوة في كل اجتماع ممثلين من رجال وسيدات الأعمال المستقلين للاستماع لهم، وتعزيز الحوار فيما بينهم، والاستئناس بوجهات نظرهم قبل الإعلان عن القرارات التجارية أو الاقتصادية الجوهرية.

بالرغم من وجود مجلسي الشورى والدولة وغرفة تجارة وصناعة عُمان، إلّا أن الحوار المُمنهَج الدوري المستمر مع المستقلين من كبار التجار وصاحبات الأعمال الناجحات، مفيدٌ ومُثرٍ، خاصة مع وجود أجندات واضحة ومحددة، وهم موجودون بوفرة في المجتمع، وما على المجلس إلا أن يبحث عنهم، وينتقي أفضلهم، ويُخرج أفضل ما لديهم لأجل مجلس تنسيق اقتصادي مؤثر ومستدام.

# «خطة مسقط».. هل تنجح في جبر الضرر؟

د. محمد بن عوض المشيخي **

من المؤسف حقًّا أن يسود خطاب الكراهية بين المجتمعات والشعوب، وأن تتغلب نزعات الهيمنة والصراع على قيم التعاون والتفاهم الإنساني؛ فما نشهده اليوم من حروب ونزاعات، واستهداف للمدنيين الأبرياء، ومحاولات فرض النفوذ والسيطرة على مقدرات الآخرين وثرواتهم ومواردهم، يجعل العالم أمام تحديات أخلاقية وإنسانية غير مسبوقة. وفي كثير من الأحيان تصبح لغة العداوة والبغضاء والاستقطاب هي اللغة السائدة، بينما تتراجع قيم الحوار والرحمة والاحترام المتبادل التي دعت إليها الشرائع السماوية والأعراف الإنسانية.

لقد باتت العديد من الشعوب تُعاني من آثار الصراعات الممتدة، وفقدان الأمن والاستقرار، وتراجع فرص التنمية، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى ترسيخ مبادئ العدالة والإنصاف واحترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في العيش الكريم وإدارة شؤونها بحرية واستقلال. وفي ظل هذا الواقع المضطرب الذي يمر به العالم اليوم، تبدو الحاجة ملحّة أكثر من أي وقت مضى إلى مبادرات دولية جادة تعيد الاعتبار لقيم السلام والتعايش والتفاهم بين الأمم والشعوب.

ومن هذا المنطلق، تأتي مبادرة سلطنة عُمان الدولية الرائدة المعروفة بـ«خطة مسقط»، التي أُطلقت من مقر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٢٦؛ لتُشكِّل خطوة عملية نحو تعزيز دور القيادات الدينية والتقليدية والشعوب الأصلية في الوقاية من النزاعات، ومواجهة خطاب الكراهية، والحد من الفظائع الجماعية، من خلال الوساطة والحوار وبناء السلام والتنمية. ولا شك أن يوم إطلاق الخطة لم يكن يومًا عاديًا في مسيرة العمل الدولي المشترك، بل مثّل محطة مهمة تعكس إسهام سلطنة عُمان المتواصل في دعم قيم السلام والتسامح والتفاهم بين الشعوب. وقد حظيت الخطة برعاية أممية رفيعة المستوى ومشاركة واسعة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وشركاء بناء السلام من مختلف أنحاء العالم، بحضور معالي الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ومعالي الدكتور محمد بن سعيد المعمري وزير الأوقاف والشؤون الدينية ممثلًا عن سلطنة عُمان، وكبار المسؤولين الدوليين؛ الأمر الذي يعكس حجم الاهتمام الدولي بهذه المبادرة وأهدافها الإنسانية النبيلة. وتُوِّج ذلك كله بالإشادة السامية لجلالة السلطان المعظم في اجتماع مجلس الوزراء الموقر في ١٥ يونيو ٢٠٢٦.

وتكتسب «خطة مسقط» أهمية خاصة؛ لأنها لا تقتصر على الدعوة النظرية إلى السلام، بل تسعى إلى بناء إطار عملي يعزز دور القيادات الدينية والتقليدية ومنظمات المجتمع المدني في الوقاية من النزاعات ومعالجة أسبابها قبل تفاقمها. كما أنها تنطلق من إيمان عميق بأن الحوار هو الطريق الأقصر إلى التفاهم، وأن التنمية والسلام وجهان لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهما. ولا تنبع أهمية الخطة من أهدافها المعلنة فحسب، بل من الفلسفة التي تقوم عليها؛ فهي تنطلق من قناعة متزايدة داخل المجتمع الدولي بأن السلام لا يُصنع بالاتفاقات السياسية وحدها، وإنما يحتاج أيضًا إلى بناء الثقة داخل المجتمعات، وتعزيز المناعة الأخلاقية والثقافية ضد الكراهية والتطرف والعنف. كما أنها تعيد الاعتبار إلى الفاعلين المجتمعيين الذين يمتلكون تأثيرًا مباشرًا في تشكيل الوعي العام وتوجيه السلوك الاجتماعي، وفي مقدمتهم القيادات الدينية والتقليدية ومنظمات المجتمع المدني. وقد أشار حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- إلى أهمية هذه الخطة وما تمثله من امتداد للنهج العُماني الراسخ في تعزيز السلام والتفاهم بين الشعوب، وهو النهج الذي عبر عنه جلالته بقوله: «رسالة السلام من عُمان ستظل تجوب العالم». وتجسد خطة مسقط هذه الرؤية من خلال تحويل القيم الإنسانية المشتركة إلى برامج عمل وشراكات دولية تسهم في بناء مستقبل أكثر استقرارًا وإنسانية.

وفي الختام.. فإن ما يميز «خطة مسقط» عن كثير من المبادرات الأخرى أنها لم تأتِ بوصفها فعالية عابرة أو مشروعًا مؤقتًا، بل جاءت ثمرة سنوات من الحوار والتشاور والعمل المشترك مع خبراء ومفكرين وقادة دينيين وممارسين من مختلف دول العالم. كما تستند إلى رصيد عُماني متراكم في مجال الوساطة وبناء الجسور وتعزيز التفاهم بين الأطراف المختلفة، وهو رصيد أكسب السلطنة احترامًا وثقة واسعين على الساحة الدولية. ويبقى السؤال المطروح: هل ستنجح خطة مسقط في جبر الضرر الذي خلفته النزاعات والصراعات وخطابات الكراهية في عالمنا المعاصر؟ والإجابة عن هذا السؤال ستتضح مع مرور الوقت، لكن المؤكد أن العالم اليوم بحاجة ماسّة إلى مبادرات من هذا النوع، تعيد للإنسان مكانته، وللحوار قيمته، وللسلام حضوره. وإذا ما توافرت الإرادة الدولية الصادقة، والتعاون الحقيقي بين الحكومات والمؤسسات والقيادات المجتمعية، فإن «خطة مسقط» قد تمثل إحدى أهم المبادرات العالمية القادرة على الإسهام في بناء عالم أكثر أمنًا وعدلًا وتعايشًا بين جميع البشر.

ولعل النجاح الحقيقي للخطة لن يُقاس بعدد المؤتمرات أو البيانات التي تصدر عنها، وإنما بقدرتها على إحداث أثر ملموس في حياة الناس، وتعزيز التماسك المجتمعي، والحد من الكراهية والعنف، وترسيخ ثقافة الحوار والاحترام المتبادل. وعندئذ فقط يمكن القول إن خطة مسقط لم تكن مجرد مبادرة دولية جديدة، بل مساهمة إنسانية رائدة في بناء عالم أكثر سلامًا وتعاونًا وازدهارًا.

** أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

# الحب والزواج.. الوهم والحقيقة

نمير بن سالم آل سعيد

عند الوقوع في الحب، قد تطغى المشاعر على التفكير، فتصبح التصورات الذهنية عن المحبوب أو المحبوبة حاضرة في الذهن كما يتخيلها المحب، لا كما هي في الواقع. وكثير من الحالات تكون وهمًا، أكثر من كونها حبًا حقيقيًا؛ لأنها تقوم على التعلق بتصور ذهني ينسجه الخيال عن الحبيب، ويمنحه من الصفات والأمنيات ما يشاء. ويندفع الشاب إلى الزواج؛ لأنه يعتقد أنه مغرم، وقد استحوذت الفتاة على مشاعره، وأن اقترانه بمحبوبته سيكون أفضل ما قد يحدث له في حياته، وكذلك الفتاة إذا كانت تعيش نفس مشاعر المخاتلة.

والحب شعور إنساني جميل، ولكنه يحتاج إلى قدر من التعقل والتروي والتأكد من الحقائق، قبل الاندفاع إلى الإقدام على خطوة الزواج. وقد يكون الحب ليس إلا غشاوة على العين وحجابًا على البصيرة، وليس حقيقة كما هو الزواج عندما يكون مُتحقِّقًا؛ فالحب شيء والزواج شيء آخر، وقد يتلاشى الحب أو يضعف أو ينطوي إلى أعماق الذات، فلا يبقى له أثر واضح؛ وذلك بفعل ما تفرضه الحياة من ظروف ومسؤوليات، أو حتى بسبب الاعتياد وما قد يصاحبه أحيانًا من ملل، وقد تؤدي الحياة المشتركة والتفاعل اليومي المتواصل إلى المشكلات والخلافات والمشاحنات، فيتحول الحب ويتبدل. وكثير من حالات الحب والإعجاب تنشأ بمشاعر مُرهفة، ثم يكتشف أصحابها لاحقًا أن الواقع مختلف تمامًا عمَّا رسموه في مخيلتهم، وقد أخطأوا الحسبة، فلا يستطيعون التعايش في الزواج، فيحدث الانفصال، مما يزيد من نسبة الطلاق والتفكك الأسري في المجتمع؛ فالحب وحده لا يكفي ليكون مؤشرًا كافيًا لاتخاذ قرار الزواج وتنفيذه؛ فالتريث مطلوب قبل الإقدام على هذه الخطوة المهمة في مسار الحياة.

ومن العوامل التي تسهم في الاختيار الناجح للزواج التعرف على الفتاة عن قرب، وفهم طبائعها ونفسيتها وأسلوب حياتها وظروفها الأسرية والوسط المحيط، حتى تكون هناك قناعة واقعية مطمئنة بالارتباط بعيدًا عن الندم، وعندئذ تكون خطوة الزواج أقرب إلى التوفيق والاستمرار والبركة.

وكذلك الفتاة تتأكد من طالب الزواج منها وتتعرف عليه جيدًا بماضيه وحاضره وما يمكن أن يكون عليه مستقبله؛ لأن الزواج عمر كامل، كما ينبغي أن يكون، وقد يؤدي الزواج إلى معاناة وألم، إذا لم يكن هناك توافق ورضا وتفاهم بين الطرفين، فالأفضل في هذه الحالة عدم الإقدام على الزواج؛ لأن ذلك يؤدي حتمًا إلى فشل العلاقة الزوجية وتفريق الشمل. ولا يصح اختزال كيان المرأة في المظهر الجمالي وحده، فيُتخذ على أساسه قرار الزواج.

والقصة التالية التي كتبتها بعنوان «حب واهم»، لتتماشى مع سياق هذا المقال، لتقديم عبرة سردية متخيلة تقترب من ذهنية القارئ، وتُجسِّد الفكرة وتبرز المعنى عبر الأسلوب الأدبي القصصي المشوق، وتوضح القصة كيف يمكن لمشاعر الحب إذا اجتاحت الإنسان أن تصنع له عالمًا مُتخيَّلًا غير واقعي، يندفع به نحو مسار الزواج ثم تصدمه الحقيقة.

والقصة عن شاب يقيم في مبنى سكني، وفي الجهة المقابلة منه مبنى سكني آخر، وبإحدى شرفاته تقف فتاة جميلة، وقعت عينه عليها مصادفة، فلفتت انتباهه، ثم لم يستطع أن يصرف نظره عنها لجمالها، وخالجه إحساس لم يشعر به من قبل بما يُعرف بـ«حب من أول نظرة»، خافقًا قلبه لها. وكانت نظرتها الثابتة باتجاه شرفته توحي بأنها تناظره وتترقب خروجه من شرفته ليراها في توقيت معين كل يوم. وهي دائمًا ما تكون هناك في الانتظار؛ فاستطاعت أن تشغل تفكيره وتستحوذ على اهتمامه. وأصبحت رؤيتها جزءًا من برنامجه اليومي. وترسخ في ذهنيته بأنها تخرج إلى الشرفة كل يوم في هذا التوقيت الذي يخرج هو فيه فقط لتراه، وبأنه لا شك بينهما حب متبادل تسرب إلى قلبيهما معًا.

ومع الوقت ازداد تعلُّقه بها، وأخذ ينسج أحلامًا لهما، وتخيلها زوجة له تشاركه تفاصيل حياته وتملأ دنياه دفئًا وحنانًا، ومن أنه لديه منها أبناء، وحتى إنه أطلق على هؤلاء الأبناء أسماء يناديهم بها، وهم يركضون ويلعبون في أرجاء المكان، ورسم لهم كأسرة مستقبلًا جميلًا معًا، يعيشون فيه بسعادة وهناء.

وفي أحد الأيام بينما كان في الشرفة، لم يكتف بالنظر إليها وهي تنظر إليه، فاتخذ الخطوة الأولى، فرفع يده مسلمًا عليها مبتسمًا، وانتظر رد التحية منها، ولكنها لم ترد، فشعر بشيء من الحزن والخيبة، ودخل إلى غرفته مغلقًا باب شرفته، ثم حاول أن يلتمس لها الأعذار، فربما الخجل منعها من الرد، أو لعلها لم تنتبه لحركة يده المُرحِّبة.

وقرر بدلًا من الانتظار والعشق عن بعد، أن يحسم أمره ويذهب ليتقدم لخطبتها من أجل الزواج، وأبلغ أهله بعزمه، فبارك أهله قرار الزواج؛ لأنهم يريدون أن يروا ابنهم متزوجًا مستقرًا وينجب لهم أحفادًا يسعدون بهم. وحددوا موعدًا معه للذهاب لشقة الفتاة لخطبتها من أهلها رسميًا طالما هذا اختياره.

وحين جاء الوقت، توجه مع عائلته مرتديًا أفضل الملابس، ومتزينًا بأبهى هيئة، ومتعطرًا بأجمل العطور، وحاملًا معه باقة جميلة من الورد الأحمر إلى شقة الفتاة المراد خطبتها، وعند الوصول طرقوا الباب، ففتح لهم رجل مُسن، وأدخلهم إلى مجلس الضيوف. وبعد الترحيب بهم، أخبروه عن مقصدهم بطلب يد ابنته لابنهم الحاضر معهم.

نظر إليهم الرجل المسن باستغراب، وقال: ليس لديه ابنة، أو حتى حفيدة، وأنه يعيش بمفرده منذ سنوات، ويعيل نفسه من مهنة الخياطة.

أكد الشاب أن لديه ابنة، ويراها كل يوم في توقيت معين واقفة في الشرفة، ومع إنكار الرجل العجوز، توجه الشاب إلى الشرفة بخطوات واثقة، ورأى الفتاة من الخلف واقفة تنظر مباشرة إلى شرفته؛ فحياها لتلتفت إليه، فلم ترد، فاقترب منها حتى وقعت عينه على عينيها، فأدرك بأن محبوبته التي جاء يخطبها ليست إلا دمية تُركت في الشرفة.

ولم تكن سوى سراب، رسمها له خياله وشكلها ذهنه، وليست فتاة لها كيانها نابضة بالحياة!

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

## تحول جذري في سلوك المستثمرين نحو الاعتماد على التقنيات الحديثة

# منصة «عُمان للأعمال»: إنجاز أكثر من 3 ملايين معاملة ضمن جهود تسهيل الاستثمار

**مسقط- العُمانية**

تواصل منصّة "عُمان للأعمال" ترسيخ مكانتها كبوابة رقميّة أساسيّة لبيئة الاستثمار والأعمال في سلطنة عُمان مدفوعةً بالتوجّه الاستراتيجي لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار نحو تسهيل الإجراءات وتحقيق التحول الرقمي الشامل.

وكشفت أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن دائرة المعلومات والبيانات والإحصاء بالوزارة للربع الأول من عام ٢٠٢٦، عن تحول جذري في سلوك المستثمرين نحو الاعتماد على التقنيات الحديثة.

وقال حميد بن حمد البراشدي مدير مساعد دائرة المراجعين وعضو فريق التحول الرقمي بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إنه بجهود المختصين في الفريق تم تدشين خدمة تصحيح البيانات، وخدمة نقل ملكية السجل التجاري عبر التوثيق المرئي في تطبيق منصة "عُمان للأعمال"، إضافة إلى إجراء بعض التحسينات على سجل الالتزامات في إطار تطوير الخدمات الرقمية وتبسيط الإجراءات وتحسين تجربة المستفيدين.

وأشار إلى أن التحسينات شملت إدراج خيار الاندماج كإجراء جديد ضمن مسار الخدمة، إلى جانب تحديد مدة الاعتراض على طلبات الاندماج بـ٣٠ يومًا تبدأ من تاريخ نشر الإعلان، على أن تُستكمل إجراءات الموافقة النهائية على الطلب بعد انقضاء مدة الاعتراض. وأكد أن هذه التحديثات تأتي في إطار جهود الوزارة الرامية إلى تسهيل الإجراءات، ورفع كفاءة الخدمات الرقمية، وتحسين تجربة المستفيدين؛ بما يسهم في تعزيز بيئة الأعمال وتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين وأصحاب الأعمال.

وأكدت عائشة بنت عبدالله ولدوادي محللة نظم وعضو في فريق التحول الرقمي بالوزارة على أن هذا التحول الجذري والنمو المستمر في الاعتماد على

"قناة الخدمة الذاتية" بمنصة عُمان للأعمال، يُمثل تجسيدًا حقيقيًّا لنجاح الرؤية الاستراتيجية للوزارة في تبسيط الخدمات وتسهيل الإجراءات، ويعكس بوضوح الوعي العالي والثقة المتزايدة من قبل المستثمرين في المنظومة الرقمية، وقالت إن المنصة لم تعد مجرد أداة لتسجيل وتعديل السجلات، بل غدت شريكًا لوجستيًّا يسهل حركة التجارة ويضمن جودة المنتجات، وهو ما يدفعنا للمضي قدمًا في ترسيخ بيئة استثمارية جاذبة ومُبتكرة ترفع من تنافسية سلطنة عُمان الاقتصادية وتتوافق تمامًا مع المستهدفات الطموحة لرؤية "عُمان ٢٠٤٠".

ووفقًا للبيانات الصادرة، استقطبت قناة "الخدمة الذاتية" عبر منصّة عمان للأعمال العدد الأكبر من المعاملات المنجزة خلال الربع الأول من العام الجاري؛ حيث سجلت ٣٨٥٥١ معاملة، محققةً نموًّا بنسبة ١,٣ بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥. وسيؤدي هذا النمو إلى رفع المستمر الرصيد التراكمي الإجمالي للمعاملات المنجزة عبر بوابة الخدمة الذاتية وحدها إلى مليون و١٥٨,٥ ألف معاملة منذ إطلاقها، مما يعكس بوضوح وعي المستثمر وثقته العالية في تخليص معاملاته التجارية ذاتيًّا ودون الحاجة لزيارة المؤسسات أو الاستعانة بالوسطاء.

وأظهر التقرير الإحصائي تراجعًا حادًّا وغير مسبوق في الاعتماد على المنافذ التقليدية؛ حيث انخفض عدد المعاملات المنجزة عبر المكاتب الأمامية بالوزارة بنسبة قياسية بلغت ٨٦,٣ بالمائة، لتسجل ٢٠٢٩ معاملة فقط خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦م مقارنة بـ١٤٧٧٣ معاملة تم تسجيلها في الربع الأول من العام الماضي. كما شهدت المديريات والإدارات الجغرافية التابعة للوزارة تراجعًا مماثلًا في عدد المعاملات بنسبة ٤٧,٥ بالمائة حيث انخفضت من ٢٤٤٠ معاملة في عام ٢٠٢٥م لتصل إلى ١٢٨٢ معاملة فقط في الربع الحالي.

# افتتاح مهرجان «مانجو شمال الباطنة».. الثلاثاء

**صحار- خالد بن علي الخوالدي**

محمد سليمان الكندي

تنطلق بعد غد الثلاثاء فعاليات مهرجان مانجو شمال الباطنةً، في بازار صحار، تحت رعاية سعادة محمد بن سليمان الكندي محافظ شمال الباطنة، بتنظيم من مكتب والي صحار وبالتعاون مع المديرية العامة للثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه بمحافظة شمال الباطنة.

ويأتي تنظيم المهرجان في إطار الجهود الرامية إلى دعم القطاع الزراعي وتعزيز مكانة محصول المانجو العُماني، وإبراز جودة وتنوع الإنتاج الزراعي بالمحافظة، إلى جانب تشجيع المزارعين والأسر المنتجة على تسويق منتجاتهم وفتح آفاق جديدة للتسويق والترويج للمنتجات المحلية.

ويشهد المهرجان مشاركة واسعة من المزارعين والمنتجين من مختلف ولايات محافظة شمال الباطنة؛ حيث سيتم عرض أصناف متنوعة من المانجو العُماني والمنتجات المرتبطة به، بما يعكس ما تزخر به المحافظة من مقومات زراعية وإنتاجية متميزة، ويعزز من حضور المنتج المحلي في الأسواق.

ويتضمن المهرجان برنامجًا علميًا وتوعويًا مصاحبًا يشتمل على عدد من أوراق العمل والمحاضرات التخصصية التي يقدمها مختصون وخبراء في القطاع الزراعي، حيث تتناول موضوعات إنتاج أشجار الفاكهة وسبل تطويرها، والآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية وطرق مكافحتها، إلى جانب استعراض أصناف المانجو وأنواعها وخصائصها الزراعية والإنتاجية.

# اليوم.. إطلاق النسخة الخامسة من «الامتياز التجاري» وتوقيع عدد من الاتفاقيات

**مسقط- الرؤية**

م. حمود السعدي

تُطلق غرفة تجارة وصناعة عُمان ممثلة في مركز الامتياز التجاري، اليوم الأحد، النسخة الخامسة من برنامج الامتياز التجاري، تحت رعاية معالي الدكتور خميس بن سيف الجابري وزير الاقتصاد، وحضور سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة الغرفة، والمهندس حمود بن سالم السعدي النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة الغرفة ورئيس لجنة مركز الامتياز التجاري، وعدد من المكرمين وأصحاب السعادة، وأعضاء مجلس إدارة الغرفة، وأصحاب وصاحبات الأعمال؛ وذلك في فندق جي دبليو ماريوت العرفان.

ويشهد الحفل التوقيع عدد من اتفاقيات منح الامتياز التجاري، والتوقيع على مذكرات تفاهم في تقديم التسهيلات وخدمات للعلامات التجارية العمانية. ويأتي البرنامج في إطار التوجهات الاستراتيجية للغرفة المتمثلة في تحسين بيئة الأعمال، وتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي، والشراكة في تنمية المحافظات اقتصاديا، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

وقال المهندس حمود السعدي إن البرنامج يهدف إلى تعزيز ونشر ثقافة الامتياز التجاري لدى أصحاب الأعمال في سلطنة عمان، ودعم العلامات التجارية العمانية القابلة للتوسع، تعزيز فرص الاستثمار والشراكات التجارية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من النمو والتوسع في الأسواق الإقليمية والدولية. مشيرا إلى أن الامتياز التجاري يعد من الأدوات الحديثة التي تسهم في تعزيز ريادة الأعمال ورفع القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، فضلا عن دوره في استحداث فرص استثمارية جديدة تسهم في توفير فرص العمل.

وأكد السعدي أن النسخ الأربع السابقة من البرنامج أثبتت نجاحها في تأهيل عدد من العلامات التجارية العمانية وتمكينها من الانتقال من مرحلة التشغيل التقليدي إلى مرحلة التوسع عبر نموذج الامتياز التجاري، بما عزز من حضورها في السوق المحلي، وفتح أمام بعضها آفاقا للتوسع خارج سلطنة عُمان، وهو ما يعكس الإمكانات الواعدة التي تمتلكها المشاريع العُمانية وقدرتها على التحول إلى قصص نجاح إقليمية ودولية.

### إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة **افاق المستقبل للأعمال ش.ش.و** والمقيدة بالسجل التجاري بمسقط تحت القيد رقم **(1348909)** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **150000** إلى **50000 ريال عماني.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال ثلاثون يوما من تاريخه.

### إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن **مشاريع المبدع المميز (ش.ش.و)** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1660445)** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **20,000.000 ريال عماني** إلى **5,000.000 ريال عماني** وتغيير المسمى التجاري إلى **مشاريع إبداعية مميزة.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

### إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة **(نورس صحار للتجارة)** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1686852)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **توصية** إلى شركة **(الشخص الواحد).**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

### فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

**محمد بن عديم بن عامر السعدي**

**سند ملكية أرضه السكنية رقم: 243**
**الكائنة في ولاية إبراء**
**بالمربع: سيح الشخابيط**
**والبالغ مساحتها: 600 متر مربع**

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

### إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة **الأنبار الدولية الحديثة** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1341962)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **تاجر فرد** إلى **شركة الشخص الواحد.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

### إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة بريق الابتسامة للاستثمار** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(8081964)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

### إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **مؤسسة ضوء المعرفة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1578170)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

### فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

**محمد بن حميد بن الصغير الوهيبي**

**سند ملكية أرضه السكنية التجارية رقم: 361**
**الكائنة في ولاية الدقم**
**بالمربع: الدقم**
**والبالغ مساحتها: 872 متر مربع**

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

### إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة الحلول الدولية للخدمات العامة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1209654)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

### إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة الكوكبة للأعمال** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1354266)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(توصية)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

### إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة مسقط للمخازن والصناعات** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1247762)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(توصية)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

### وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
### إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٦٢١٥٣
في الفئة ٣ من أجل السلع / الخدمات:
مستحضرات تجميل، مكياج، فازلين لأغراض التجميل، حناء صبغ تجميلي.
باسم: أم أسيل للتجارة الحديثة
الجنسية: عمانية
العنوان: ولاية مطرح، ر.ب: ٣١٢، ص.ب: ٦٤، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٣/٢/١٣

### وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
### إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٥٥٨٨
في الفئة ٤٠ من أجل السلع / الخدمات:
ورق، صور مطبوعة مطبوعات، تصاميم للتطريز نماذج، حروف طباعة، صفائح من الورق قرطاسية، أرقام الطباعة، صور فوتوغرافية مطبوعة، أختام طبعات، دفاتر محاسبة، مطبوعات، لوحات لألوان الرسامين، قرطاسية، نماذج تفصيل للخياطة، علب ألوان مواد دراسية، ختامات، محافظ أختام، علب للأختام، حوامل أختام، أجهزة نقش..
باسم: لون أحلام للتجارة ش.م.م
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٣/١٨

### وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
### إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٦٥٠٤
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
البيع بالتجزئة للمواشي والجمال والأغنام.
باسم: مواشي القلعة
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ٦١٤ ص.ب: ١٤٧، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٢/٢٣

### وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
### إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٧٦١٠
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
بيع معدات الفنادق والمطاعم والمطابخ.
باسم: شركة الاتقان الشاملة الوطنية للتجارة ش.ش.و
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ١١٣٤ ر.ب: ٢١١، محافظة ظفار، ولاية صلالة، الصناعيات الجديدة، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٤/٧/١٥

### وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
### إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٥٥٤
في الفئة ٢٥ من أجل السلع / الخدمات:
بيع الملابس.
باسم: الكمان الوردي
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ٢٢٢ ر.ب: ١٢٣، محافظة مسقط، ولاية السيب، الخوض، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/٢٢

### يتضمن تطوير أكثر من 2600 وحدة ضيافة فندقية بحلول 2040

# استعراض مخطط «واجهة الدقم البحرية» وأبرز الفرص الاستثمارية والمشروعات المقترحة

**853 مليون ريال إجمالي الاستثمارات السياحية الملتزم بها في «الدقم»**

**مسقط- العُمانية**

نظَّمت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لقاءً موسعًا لاستعراض المخطط العام للمخطط السياحي لواجهة الدقم البحرية، وذلك في إطار جهود الهيئة لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات النوعية إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

يأتي هذا اللقاء ضمن سلسلة من المبادرات التي تنفذها الهيئة لتعزيز فرص الاستثمار، وتوسيع قاعدة الشراكة مع القطاع الخاص، وتسريع وتيرة التنمية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». حضر اللقاء معالي قيس بن محمد اليوسف، رئيس الهيئة، بمشاركة ممثلين من شركات القطاع الخاص، ومطورين عقاريين، ومؤسسات تمويل وبنوك.

هدف اللقاء إلى تقديم الرؤية التطويرية والسياحية للمخطط العام للواجهة البحرية بالدقم، واستعراض أبرز الفرص الاستثمارية والمشروعات السياحية والعقارية المقترحة، بما يسهم في ترسيخ مكانة الدقم كوجهة استثمارية وسياحية واعدة على مستوى المنطقة.

وتبلغ مساحة المخطط ٣١ كيلومترًا مربعًا، وبواجهة بحرية بطول ١٥ كيلومترًا تتمتع بمقومات طبيعية فريدة، ويجمع المخطط بين الشواطئ والتكوينات الصخرية والمشاهد الطبيعية المميزة، ليشكل وجهة متكاملة تجمع بين السياحة الفاخرة والسكن الراقي والسياحة البيئية والترفيهية.

ويستند المشروع إلى رؤية طويلة المدى تستهدف تحويل الواجهة البحرية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إلى مركز حضري وسياحي نابض بالحياة، مدعومًا بميناء عالمي ومارينا متكاملة ومرافق ضيافة وترفيه متعددة الاستخدامات.

ويتضمن المخطط المقترح تطوير أكثر من ٢٦٠٠ وحدة ضيافة فندقية بحلول ٢٠٤٠، وأكثر من ٣٧٠٠ وحدة سكنية، وأكثر من ٦٣ ألف متر مربع من المساحات التجارية، إلى جانب مرافق ثقافية وترفيهية تمتد على أكثر من مليون متر مربع، مع توقعات باستقطاب حوالي ٣٧٠ ألف زائر سنويًا، بما يعكس حجم الفرص المتاحة للمستثمرين والمطورين في قطاعات السياحة والضيافة والعقار والتجزئة.

ويتميز المشروع بموقع استراتيجي يربط بين مسقط وصلالة، مدعومًا ببنية أساسية متطورة تشمل مطار الدقم الدولي، وميناء الدقم، وشبكات الطرق الحديثة، إلى جانب الحوافز الاستثمارية التي توفرها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مثل الإعفاءات الضريبية لمدة تصل إلى ٣٠ عامًا، وملكية أجنبية بنسبة ١٠٠ بالمائة، وحق انتفاع بالأراضي يصل إلى ٩٩ عامًا، ما يعزز جاذبية المشروع أمام المستثمرين المحليين والدوليين.

وبلغ إجمالي حجم الاستثمار الملتزم به في القطاع السياحي بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بنهاية العام الماضي أكثر من ٨٥٣ مليون ريال عُماني.

وتضم قائمة الاستثمارات السياحية بالدقم ٢١ فندقًا، و١٠ شقق فندقية، بالإضافة إلى مشروع سياحي متعدد المرافق يضم فنادق وفللًا وشققًا فندقية. وتعكس هذه الأرقام نمو الطلب على الخدمات السياحية بالمنطقة وارتفاع أعداد السياح والزوار، وبيئة الأعمال النشطة، والتسهيلات والحوافز التي تقدمها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وإدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وأشارت الإحصاءات الصادرة عن إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إلى أن إجمالي المشروعات السياحية المكتملة بلغ بنهاية العام الماضي ١٦ مشروعًا، منها ١١ مشروعًا قيد الإنشاء، و٥ مشروعات لم تبدأ الأعمال الإنشائية.

ويعكس المخطط الجديد لواجهة الدقم البحرية انتقال المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من مرحلة توفير البنية الأساسية والخدمات المساندة إلى مرحلة صناعة الوجهة السياحية المتكاملة، عبر تطوير بيئة عمرانية وسياحية تجمع بين السكن والترفيه والضيافة والتجارة، بما يعزز من قدرتها على جذب رؤوس الأموال النوعية، ويرفع من مساهمة القطاع السياحي في تنويع الاقتصاد الوطني ضمن مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وتستفيد الدقم من موقعها الجغرافي الفريد على بحر العرب، إضافة إلى امتلاكها واجهة بحرية ممتدة تصل إلى ٣١ كيلومترًا مربعًا ضمن المخطط الجديد، بما يوفر فرصًا لتطوير مشاريع سياحية متنوعة تشمل المنتجعات البحرية، والمراسي السياحية، والمرافق الترفيهية، والسياحة البيئية مثل حديقة الصخور وسياحة المغامرات. كما تتميز المنطقة بمناخ معتدل نسبيًا خلال فصل الصيف، ما يجعلها محطة جذب إضافية للسياحة الداخلية والإقليمية.

وأكدت الهيئة خلال اللقاء أن تطوير الواجهة البحرية بالدقم يمثل محطة محورية ضمن خططها لتعظيم القيمة الاقتصادية للموقع، وإيجاد بيئة عمرانية وسياحية متكاملة تستجيب لمتطلبات السوق وتواكب التوجهات العالمية في تطوير المدن الساحلية المستدامة.

---

### تخصيص المنافع للمشتركين في شكل أرصدة بفواتير الكهرباء

# «تنظيم الخدمات» تدشن برنامج «امتداد» للمحطات المجتمعية للطاقة الشمسية.. الثلاثاء

**الهنائي: البرنامج يُحفز الاستثمار ويعزز المحتوى المحلي ويتيح الفرص للكفاءات الوطنية**

**محطة الوادي الكبير للطاقة الشمسية المجتمعية أول مشروع تطبيقي ضمن «امتداد»**

**الرؤية- سارة العبرية**

يرعى معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي وزير الطاقة والمعادن، يوم الثلاثاء المُقبل، انطلاق تدشين برنامج «امتداد» للمحطات المجتمعية للطاقة الشمسية، وذلك بتنظيم من هيئة الخدمات العامة بالتعاون مع الشركات المرخصة في قطاع الكهرباء.

يهدف البرنامج إلى تعزيز الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء، وتوسيع مشاركة المجتمع في مشاريع الطاقة الشمسية، عبر نموذج يتيح الحصول على منافعها دون الحاجة إلى تركيب أنظمة شمسية في المنازل أو المنشآت. ويقوم البرنامج على إنشاء محطات شمسية مجتمعية مرتبطة بالشبكة الكهربائية العامة، تُخصص منافع إنتاجها للمشتركين على شكل أرصدة في فواتير الكهرباء؛ بما ينعكس على خفض قيمة الفاتورة الشهرية وفق آلية منظمة.

ويشهد الحفل أيضًا تدشين محطة الوادي الكبير للطاقة الشمسية المجتمعية، التي تمثل أول مشروع تطبيقي ضمن برنامج «امتداد»، وأول محطة طاقة شمسية مجتمعية في سلطنة عُمان، ونقطة الانطلاق للتوسع التدريجي في تنفيذ مشاريع مماثلة بمختلف المحافظات.

وقال سعادة الدكتور منصور بن طالب الهنائي رئيس هيئة تنظيم الخدمات العامة، إن «امتداد» يمثل نموذجًا وطنيًا متقدمًا لتوسيع الاستفادة من مشاريع الطاقة الشمسية، من خلال آلية مرنة تتيح للمجتمع المشاركة في منافع المحطات المجتمعية، وتعظم الاستفادة من الأصول والمرافق المتاحة بتحويلها إلى أصول منتجة للطاقة. وأضاف سعادته أن أثر البرنامج يتجاوز الجوانب الفنية لإنتاج الكهرباء، ليشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية وبيئية، من خلال دعم المشتركين، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز المحتوى المحلي، وفتح فرص جديدة أمام الكفاءات الوطنية والشركات المحلية.

يأتي البرنامج في إطار الجهود الرامية إلى رفع مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج إنتاج الكهرباء، ودعم استدامة برنامج الدعم الوطني للكهرباء، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية.

ومن المؤمل أن يسهم برنامج «امتداد» في إرساء نموذج عملي للمحطات الشمسية المجتمعية في سلطنة عُمان، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» نحو تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

---

### انخفاض الواردات 11.7% إلى 3.8 مليار ريال

# 1.54 مليار ريال فائض الميزان التجاري بنهاية الربع الأول.. والصادرات تتراجع 8.5%

**مسقط- العُمانية**

سجّل الميزانُ التّجاري لسلطنة عُمان فائضًا بلغ ١,٥٤ مليار ريال عُماني حتى نهاية شهر مارس ٢٠٢٦م مقارنة بفائض بلغ ١,٥٣ مليار ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م.

وبيَّنت الإحصاءات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن إجمالي قيمة الصادرات السلعية سجلت ٥,٣ مليار ريال عُماني بنهاية شهر مارس ٢٠٢٦م، مُسجلًا انخفاضًا بنسبة ٨,٥ بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق التي سجلت وقتها ٥,٨ مليار ريال عُماني.

وانخفض إجمالي الواردات السلعية المسجلة أيضًا إلى سلطنة عُمان بنسبة ١١,٧ بالمائة لتصل إلى ٣,٨ مليار ريال عُماني، مقارنة مع ٤,٣ مليار ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م.

ويُعزى انخفاض قيمة الصادرات السلعية لسلطنة عُمان بشكل رئيس إلى انخفاض قيمة صادرات سلطنة عُمان من النفط والغاز التي بلغت ٣,٤ مليار ريال عُماني بنهاية شهر مارس ٢٠٢٦م، مسجلة انخفاضًا نسبته ١٣ بالمائة، مقارنة الفترة ذاتها من العام السابق، حيث بلغت آنذاك ٣,٩ مليار ريال عُماني.

وانخفضت أيضًا قيمة الصادرات السلعية غير النفطية لسلطنة عُمان بنسبة طفيفة بلغت ٠,٦ بالمائة لتبلغ ١,٦١مليار ريال عماني بنهاية شهر مارس ٢٠٢٦، مقارنة مع ١,٦٢ مليار ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥.

فيما شهدت قيمة إعادة التصدير من سلطنة عمان ارتفاعًا إلى ٣٦٧ مليون ريال عُماني بنهاية شهر مارس ٢٠٢٦، مسجّلة نموًّا بنسبة ٤,٦ بالمائة مقارنة مع ٣٥١ مليون ريال عماني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م.

وتصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة عمليّات التّبادل التجاري في الصّادرات غير النفطية بنهاية شهر مارس ٢٠٢٦م بما قيمته ٣٨٢ مليون ريال عُماني، وعمليات التبادل التجاري في إعادة التصدير من سلطنة عُمان، حيث بلغت قيمة إعادة التصدير إليها ١٠٢ ريال عُماني. وأيضا في الدول المصدرة لسلطنة عُمان بقيمة ١,١ مليار ريال عُماني.

وجاءت المملكة العربية السّعودية في المرتبة الثانية في الصادرات غير النفطية بقيمة ٢٠١ مليون ريال عُماني، تلتها الهند بـ ١٥٦ مليون ريال عُماني.

وفيما يخصّ إعادة التصدير، جاءت السّعودية في المرتبة الثانية بقيمة ١٠٢ مليون ريال عُماني، تلتها إيران بقيمة ٤٨ مليون ريال عُماني. أما في جانب الواردات، فجاءت الصين في المرتبة الثانية بقيمة ٥٣٧ مليون ريال عُماني، تلتها المملكة العربية السعودية بما قيمته ٣٠٨ مليون ريال عُماني.

---

**هند الحمدانية**

# التقاعد المرن للمرأة العُمانية

على امتداد عقود النهضة المباركة، كانت المرأة العُمانية واحدة من أجمل قصص النجاح الوطنية، خرجت من حدود الفرصة المحدودة إلى آفاق المشاركة الوطنية، فجلست على مقاعد الدراسة، ودخلت قاعات المحاكم، وأدارت المؤسسات، ووقفت في الصفوف الأولى للتعليم والصحة والإدارة والإعلام والهندسة والسياسة وسائر ميادين البناء والتنمية، فأصبحت جزءًا أصيلًا من نسيج الوطن التنموي، وشريكًا حقيقيًا في صناعة منجزاته، ومع كل مرحلة جديدة من مراحل التطور، كانت المرأة تثبت قدرتها على الجمع بين مسؤولياتها المهنية ودورها الأسري، مقدمة نموذجا فريدا في العطاء والالتزام.

واليوم وبعد سنوات طويلة من الخدمة والعمل والإسهام في بناء المؤسسات الوطنية، يبقى السؤال الإنساني: هل اكتفينا بالاحتفاء بعطاء المرأة، أم أننا فكرنا أيضًا في استدامة هذا العطاء؟ فبين أروقة ومسؤوليات الأسرة، وبين متطلبات الوظيفة واحتياجات الأبناء، تمضي سنوات العمر سريعًا وهي تمنح من وقتها وجهدها وصحتها أكثر مما يظهر في التقارير والإحصاءات. وهنا تبرز تساؤلات جوهرية، هل وفَّرنا للمرأة من المرونة ما يكفل لها أن تستمر في العطاء دون أن تدفع من صحتها وطاقتها وأعوامها ثمنا لذلك؟ وهل نجحنا في بناء منظومة لا تستثمر في عمل المرأة فقط، بل تستثمر في راحتها وجودة حياتها وقدرتها على مواصلة دورها الأسري والاجتماعي والوطني؟

إنَّ القضية ليست في عدد سنوات الخدمة بقدر ما هي في الكيفية التي نصون بها الإنسان الذي يقف خلف هذه السنوات، وفي قدرتنا على إيجاد توازن عادل بين احتياجات المرأة وبين متطلبات الاستدامة المالية واستدامة العطاء الإنساني نفسه. هذه التساؤلات لا تنطلق من رفض الأنظمة الحالية أو التقليل من أهمية المحافظة على التوازن المالي لصناديق الحماية الاجتماعية، بل على العكس تمامًا؛ فاستدامة هذه الصناديق تمثل مسؤولية وطنية كبرى، وهي الضمان الحقيقي لاستمرار الحقوق التقاعدية للأجيال الحالية والقادمة. ولقد جاءت الإصلاحات التي شهدها نظام الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان استجابةً لمُعطيات اقتصادية وديموغرافية معروفة، من بينها ارتفاع متوسط العُمر المتوقع، وزيادة أعداد المستفيدين من المعاشات، وضرورة المحافظة على قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته لعقود طويلة قادمة.

ولذلك فإن أي حديث عن التقاعد لا ينبغي أن يتجاهل هذه الحقائق، أو أن يتعامل معها بوصفها عقبات يمكن تجاوزها بالعاطفة أو الأمنيات؛ فالإدارة الرشيدة للموارد العامة تقتضي الموازنة بين الحقوق والالتزامات، وبين متطلبات الحاضر وحقوق المستقبل.

لكن في المقابل، فإن العدالة الاجتماعية تقتضي أيضًا أن ننظر إلى الواقع الإنساني للمرأة العاملة نظرة أكثر شمولًا؛ فالمرأة العُمانية التي تغادر مقر عملها عند نهاية الدوام لا تغادر في الغالب مسؤولياتها اليومية؛ فهناك عالم آخر من المسؤوليات ينتظرها في المنزل: أبناء يحتاجون إلى الرعاية، وأسرة تحتاج إلى المتابعة، ووالدان يتقدمان في العمر ويحتاجان إلى الاهتمام، ومسؤوليات يومية مُتراكمة لا تظهر في السجلات الوظيفية ولا تحتسب ضمن سنوات الخدمة. والمجتمع يدرك هذه الحقيقة جيدًا؛ فالمرأة تؤدي في كثير من الأحيان دورين متوازيين؛ دور الموظفة المنتجة داخل المؤسسة، ودور الحاضِنة والمُربية والمديرة لشؤون الأسرة. وبين الدورين تمتد سنوات طويلة من الجهد المتواصل الذي لا يُقاس بعدد الساعات ولا بحجم الراتب.

ومن هنا، فإنَّ النقاش حول التقاعد لا ينبغي أن يكون نقاشًا حول الامتيازات، بل حول الخيارات؛ فالمرأة العُمانية لا تُطالِب بمعاشٍ كاملٍ بعد سنوات خدمة قصيرة، ولا تطالب بتحميل صناديق التقاعد أعباءً إضافية لا تستطيع تحملها، ما نطرحه للنقاش هنا هو فكرة مختلفة تمامًا، تقوم على مبدأ المرونة والاختيار، فلماذا لا يُتاح للمرأة، وفق ضوابط اكتوارية دقيقة، أن تختار التقاعد بعد مُددٍ خدمةٍ مختلفةٍ، مقابل معاشات مُتدرِّجة تتناسب مع سنوات الخدمة الفعلية؟ بمعنى أن تبقى سنوات الخدمة الطويلة مرتبطة بمعاشات أعلى، بينما تُمنح المرأة التي ترغب في التقاعد بعد مُدة أقل فرصة الحصول على معاش أقل يتناسب مع مدة اشتراكها ومساهمتها في النظام، فليس من الضروري أن يكون التقاعد المبكر مرادفًا للمعاش الكامل؛ إذ يمكن بناء نظام مُتدرِّج يمنح نحو ٤٥٪ من المعاش بعد ١٥ سنة خدمة، و٥٥٪ بعد ٢٠ سنة خدمة، و٧٠٪ بعد ٢٥ سنة، وصولًا إلى الاستحقاق الكامل بعد ٣٠ سنة، وبذلك تُمنح المرأة حرية الاختيار دون الإخلال بالتوازن المالي للصندوق. إنَّ جوهر الفكرة لا يقوم على زيادة الإنفاق، بل على تنويع الخيارات، وذلك لاختلاف ظروف النساء العاملات؛ فهناك من ترغب في الاستمرار في العمل حتى سن الستين، وهناك من ترى أن مسؤولياتها الأسرية أو الصحية أو الاجتماعية تجعل التقاعد المبكر خيارًا أكثر ملاءمة لها، كالأُم العاملة التي ترعى طفلًا من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو ابنة تتولى رعاية والدَيْن تقدما في العمر، أو أرملة تتحمل مسؤولية بيت بالكامل، وغيرها من الظروف المختلفة.

وقد أثبتت التجارب الدولية أن السياسات الحديثة لم تعد تنظر إلى سوق العمل بمنطق جامد يقوم على مسار واحد يناسب الجميع، بل اتجهت نحو حلول أكثر مرونة تشمل العمل الجزئي والعمل عن بعد، وساعات العمل المرنة، والتقاعد التدريجي، وغيرها من الأدوات التي تساعد على تحقيق التوازن بين متطلبات الحياة ومتطلبات العمل.

العالم يتجه اليوم إلى مفهوم أوسع للرفاه الاجتماعي، لا يقيس النجاح بعدد سنوات البقاء في الوظيفة فقط، بل بقدرة الإنسان على تحقيق التوازن بين حياته المهنية وحياته الأسرية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى التقاعد المرن باعتباره أحد الخيارات التي تستحق الدراسة؛ فمقترح من هذا النوع يجب أن يخضع لدراسات مالية واكتوارية دقيقة، وأن يُبنى على بيانات حقيقية ومعايير واضحة تضمن عدم الإضرار باستدامة النظام التقاعدي، فالاستدامة هي الأساس الذي تقوم عليه الثقة بين المواطن والمؤسسة، لكن المحافظة على الاستدامة لا تتعارض بالضرورة مع البحث عن حلول أكثر إنصافا ومرونة؛ بل إن أعظم السياسات العامة هي تلك التي تنجح في تحقيق التوزان بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ومن هنا يمكن أن تتحول فكرة التقاعد المرن إلى مساحة للحوار الوطني بين الجهات المختصة والخبراء والمعنيين والمهتمين بالشأن الاجتماعي والاقتصادي، بهدف الوصول إلى صيغ مبتكرة تراعي خصوصية المرأة العُمانية وتنسجم في الوقت نفسه مع متطلبات الاستدامة المالية.

وفي خضم انشغالنا باستدامة المؤسسات، لا ينبغي أن نغفل عن استدامة الإنسان؛ فالأوطان لا تبنى بالأنظمة وحدها؛ بل بالنساء والرجال الذين يهبون أعمارهم عاما بعد عام، ولعل السؤال الذي يستحق أن يبقى مفتوحًا أمامنا جميعًا: كيف نصنع أنظمة تُمكِّن المرأة من أن تعيش سنوات عطائها وسنوات ما بعد العطاء بالقدر نفسه من الكرامة والطمأنينة؟ وعندما ننجح في تحقيق هذا التوازن، فإننا لا نكون قد أنصفنا المرأة وحدها، بل نكون قد أنصفنا الأسرة، وعززنا استقرار المجتمع، ورسَّخنا واحدة من أسمى قيم النهضة العُمانية: أن يبقى الإنسان دائمًا في قلب التنمية وغايتها الأولى.٠

### توفير تمويل الاكتتاب للمستثمرين الأفراد والمؤسسات

# تعيين بنك مسقط منسقًا عالميًا مشتركًا ومديرًا لإصدار اكتتاب «أوميفكو»

**مسقط- الرؤية**

أعلن بنك مسقط، المؤسَّسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان، بأنه سيكون المنسق العالمي المشترك ومدير الإصدار للاكتتاب العام الأولي لأسهم الشركة العُمانية الهندية للسماد (أوميفكو)، إحدى أكبر الشركات الصناعيَّة في السلطنة وأحد أبرز منتجي الأمونيا واليوريا في المنطقة.

وإلى جانب دوره مديرًا للإصدار، يضطلع البنك بدور وكيل التحصيل للطرح جنبًا إلى جنب مع ميثاق للصيرفة الإسلاميَّة.

وكانت الشركة العُمانية الهندية للسماد قد أعلنت عن طرح ما نسبته (٢٥٪) من رأس مال الشركة للاكتتاب العام من خلال طرح (١,٦٧٢) مليار سهم بقيمة إجماليَّة تقارب (٢٦٠,٩) مليون ريال عُماني عند الحد الأعلى للنطاق السعري، ليُعدَّ من أكبر إصدارات الطرح الأوليَّة في سوق بورصة مسقط خلال السنوات الأخيرة.

وبعد الحصول على اعتماد هيئة الخدمات الماليَّة لنشرة الإصدار، أعلنت الشركة عن بدء الاكتتاب في الأسهم المطروحة خلال الفترة من ١٦ - ٢٥ يونيو الحالي للفئتين الأولى (المؤسَّسات المحليَّة والأجنبيَّة) والثانية (المستثمرين من الأفراد العُمانيين والمقيمين).

وقد تم تخصيص (٦٠٪) من الأسهم المطروحة للفئة الأولى، بما يعادل (١,٠٠٣) مليار سهم، بينما خُصِّصت (٤٠٪) من الأسهم المطروحة لفئة الأفراد، بما يعادل (٦٦٨,٩) مليون سهم. ويبلغ سعر الطرح للمؤسَّسات ما بين ١٤٦ و١٥٦ بيسة للسهم الواحد، في حين حُدِّد سعر الاكتتاب للأفراد عند ١٥٦ بيسة للسهم الواحد. وسيسهم تخصيص الأسعار في تحقيق أرباح موزعة مجزية للمستثمرين تتراوح ما بين (٧,٨٪ - ٨,٣٪) بناءً على توزيعات أرباح عام ٢٠٢٦. وتتوقع الشركة دفع أول توزيعات أرباح تقديرية تبلغ ٧١,٢ مليون ريال عُماني، يتم سدادها على دفعتين متساويتين خلال شهري سبتمبر ٢٠٢٦م وأبريل ٢٠٢٧م. إضافة إلى ذلك، تعتزم الشركة، بالتزامن مع أول توزيع للأرباح بحلول سبتمبر ٢٠٢٦، توزيع أرباح خاصة بقيمة ٩,٦ مليون ريال عُماني، وتوزيع أرباح إجمالية قدرها ٨٠,٨ مليون ريال عُماني عن السنة المالية ٢٠٢٦. بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٧ والسنة المالية ٢٠٢٨، يُتوقع أن يتم احتساب توزيعات الأرباح وفقًا للمعدل الأعلى من النسبتين الآتيتين: ٩٠٪ من صافي أرباح الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٧، أو زيادة سنوية بنسبة ٣٪ على توزيعات الأرباح الأساسية البالغة ٧١,٢ مليون ريال عُماني عن السنة المالية ٢٠٢٦.

وقبل اتخاذ قرار الاستثمار، وللحصول على المزيد من التفاصيل، ينبغي على المستثمرين الرجوع إلى نشرة الإصدار الخاصة بالشركة والمتوفرة على الموقع الإلكتروني لهيئة الخدمات الماليَّة.

وفي إطار إسهاماته المحورية في إنجاح الاكتتاب، يوفّر بنك مسقط للمستثمرين من الأفراد خيار الحصول المباشر على منتج تمويلي للاكتتاب في الأسهم المطروحة إلكترونيًّا من خلال الخدمات المصرفيَّة عبر الإنترنت وتطبيق الهاتف النقّال من بنك مسقط. ويمكن للمستثمرين الراغبين في الاكتتاب في الأسهم المطروحة تقديم طلب تمويل للاكتتاب بمبلغ (١٠٠٠ ر.ع) كحدٍّ أدنى و(٢٠٠٠٠٠ ر.ع) كحدٍّ أقصى لكل مستثمر من خلال المنصات المذكورة. ويمكن للمستثمرين الراغبين في تقديم طلب تمويل أكثر من ٢٠٠٠٠٠ ريال عُماني زيارة أقرب فرع لبنك مسقط، مع توضيح الطلب الذي يرغب المستثمر في التقدّم به لفريق العمل في الفرع.

ولا يتطلب من الزبائن الأفراد دفع رسوم في حالة السداد المسبق لمبلغ التمويل بالكامل للبنك في وقت استكمال الإجراءات لاسترداد مبالغ الاكتتاب الفائضة من شركة مسقط للمقاصة والإيداع. وبالنسبة إلى الزبائن الأفراد من ميثاق للصيرفة الإسلاميَّة، يمكنهم تقديم طلب الاكتتاب عبر تطبيق الهاتف النقّال لميثاق. ويمكن للزبائن من غير الأفراد (المؤسَّسات) لبنك مسقط الراغبين بالاستفادة من تمويل الاكتتاب العام الاستعانة بمديري العلاقات المعنيين في فروع البنك؛ ليتسنى لهم مناقشة خيارات التمويل المناسبة وفقًا لمتطلباتهم. ويمكن لزبائن ميثاق من المؤسسات الاستعانة بمديري العلاقات في فروع ميثاق للصيرفة الإسلامية للمزيد من التفاصيل حول الاكتتاب.

وبهذه المناسبة، أعرب خليفة بن عبدالله الحاتمي، نائب مدير عام الأعمال المصرفية الاستثمارية وأسواق المال ببنك مسقط، عن اعتزازه بالتعاون مع الشركة العُمانية الهندية للسماد، مشيرًا إلى أن هذا الاكتتاب يمثّل محطةً جديدة في مسيرة تطوير سوق رأس المال العُماني وتعزيز مشاركة المستثمرين في الشركات المحليَّة الرائدة، ويعكس أيضًا نجاح جهود سلطنة عُمان في مجال خصخصة قطاعات واعدة، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. وقال الحاتمي إن تعيين بنك مسقط منسقًا عالميًا مشتركًا ومديرًا لإصدار الطرح الأولي يعكس الثقة التي يحظى بها لدى (أوميفكو)، لا سيما في ظل الأدوار الريادية التي يلعبها البنك في مجال تنفيذ مثل هذه الصفقات الكبيرة والإمكانيات التي يتمتع بها فريق العمل المختص لديه في دائرة الأعمال المصرفيَّة الاستثماريَّة وأسواق المال. وأكد الحاتمي أن البنك سيحرص على تقديم الدعم المتواصل لتعزيز أداء هذه الأسواق من خلال توفير مجموعة من المنتجات والحلول المصرفيَّة والماليَّة المتكاملة.

# بنك نزوى يُعزز فرص عملائه في الاستثمار بالاكتتاب العام لـ«أوميفكو»

**مسقط- الرؤية**

بعد مساهمته في الإغلاق الناجح للإصدار الحادي عشر من الصكوك السيادية لسلطنة عُمان خلال الفترة المنصرمة، أعلن بنك نزوى، البنك الإسلامي الأكثر موثوقية في سلطنة عُمان، عن مشاركته كبنك محصل في الاكتتاب العام للشركة العُمانية الهندية للسماد "أوميفكو" والمتوافق مع الشريعة الإسلامية؛ مما يؤكد مكانة البنك كأحد أبرز المؤسسات المصرفية لتوفير الحلول المصرفية الاستثمارية.

تأتي هذه المشاركة لتؤكد من جديد على التزام البنك بتوفير حلول مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ حيث يوفر البنك للعملاء فرصة المشاركة في هذا الاكتتاب بكل سهولة عبر شبكة فروعه المنتشرة في أنحاء السلطنة للعملاء من قطاع المؤسسات، أو عبر تطبيقه الهاتفي للعملاء من فئة الأفراد، كما يوفر البنك حلولًا تمويلية مخصصة لتمكين العملاء من الاستفادة من هذه الفرصة الاستثمارية. ومن خلال إضافة هذه الخدمة إلى مجموعة الخدمات المتنوعة التي يوفرها البنك، يواصل بنك نزوى تعزيز موقعه كقوة رائدة في المشهد المصرفي الإسلامي في سلطنة عُمان. يُشار إلى أن "أوميفكو" تشغّل أكبر مجمع لإنتاج الأسمدة في سلطنة عُمان، كما تُصنف ضمن أكبر خمسة منتجين للأسمدة في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد طرحت الشركة ٢٥ في المائة من رأس مال الشركة للاكتتاب العام في بورصة مسقط، ويُعتبر هذا الحدث إنجازًا كبيرًا في القطاع المالي في سلطنة عُمان؛ حيث بلغ عدد الأسهم المطروحة في الاكتتاب العام ١,٦٧٢,٣٤٣,٧٥٠ سهما. وقد منح هذا الاكتتاب العام المستثمرين المحليين والدوليين فرصة للمشاركة في مشروع بارز ذي أهمية كبيرة في سلطنة عُمان، بما يدعم تطور سوق رأس المال العُماني؛ حيث تم تخصيص ٤٠٪ من الأسهم للأفراد و٦٠٪ للمؤسسات الاستثمارية.

ومن خلال تقديم خدمات متكاملة للاكتتاب العام الأولي وحلول تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، يواصل بنك نزوى ترسيخ مكانته كإحدى المؤسسات الموثوقة في قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان، وشريك موثوق في تمكين عملائه من الوصول إلى الفرص الاستثمارية التي تسهم في تحقيق قيمة مستدامة.

### ضمن برنامج مسرعة أعمال شركات التقنية المالية

# البنك الوطني العُماني يحتفي بالحلول المبتكرة لـ6 شركات ناشئة

**مسقط- الرؤية**

يُنظِّم البنك الوطني العُماني هذا الأسبوع يوم العروض الختامية للدفعة الثانية من برنامج مسرعة أعمال شركات التقنية المالية. ويهدف البرنامج إلى تمكين الكفاءات الوطنية، ودعم الشركات الناشئة ضمن منظومة التقنية المالية في السلطنة، من خلال توفير الإرشاد والتوجيه، وفرص التواصل مع المستثمرين وخبراء القطاع، بما يساعدها على تطوير مشاريعها وتحويل أفكارها إلى حلول قابلة للتطبيق والتطوير، انطلاقًا من التزامه بدعم مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

وخلال فترة البرنامج، طورت الشركات الست المشاركة حلولها بالتعاون مع خبراء القطاع المالي، وأتاح لها البنك اختبارها في بيئة مصرفية آمنة وواقعية، مما عزز جاهزيتها للسوق. وتقدم الشركات حلولًا مبتكرة في مجالات المدفوعات الرقمية، وإدارة الثروات، والأمن المالي، وتقييم الجدارة الائتمانية والإقراض، وإدارة الشؤون المالية الشخصية، ورصد الاحتيال المالي، بما يعكس تنامي منظومة التقنية المالية المحلية ودورها في دعم تطور القطاع المالي والتحول الرقمي في السلطنة.

ومع وصول البرنامج إلى المرحلة النهائية، حققت الفرق المشاركة تقدمًا ملموسًا في مراحل تطوير أعمالها، شمل التحقق من جدوى المنتجات، وإجراء الاختبارات التشغيلية، وتوسيع نطاق الشراكات التجارية، كما حصل بعضها على استثمارات. ويشكل يوم العروض محطة مهمة تتيح للشركات الناشئة تقديم حلولها المبتكرة أمام مجموعة من الخبراء والمستثمرين في قطاعات الخدمات المصرفية والتقنية، والجهات التنظيمية والحكومية، مستعرضة ما حققته من تقدم خلال البرنامج، إلى جانب فتح آفاق جديدة للاستثمار والتعاون وبناء شراكات إستراتيجية تدعم نموها وتوسعها في السوق. ويواصل البنك الوطني العُماني تعزيز الابتكار وريادة الأعمال ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تمكين شركات التقنية المالية الناشئة من تطوير وتوسيع حلول مبتكرة تسهم في التنويع الاقتصادي ودعم نمو الاقتصاد الرقمي وتطوير قطاع الخدمات المالية في سلطنة عُمان.

# «إنديغو الجبل الأخضر».. وجهة صيفية مثالية تتاطح السحاب

**الجبل الأخضر- الرؤية**

دعا منتجع وسبا فندق إنديغو الجبل الأخضر الزوار لاكتشاف واحد من أكثر الملاذات الصيفية تفرّدًا في المنطقة؛ حيث الجبل الأخضر الذي يعلو سحاب عُمان ويقدّم تجربة تتجاوز المفهوم التقليدي للهروب من حرارة الصيف.

وعلى ارتفاعات شاهقة ضمن سلسلة جبال الحجر المهيبة، تنخفض درجات الحرارة هناك بما يصل إلى ١٥ درجة مقارنة بالمناطق المحيطة، لتفتح الباب أمام أجواء عليلة وإطلالات تخطف الأنفاس على الوديان العميقة. إنه مكان يبدو وكأنه صُمم خصيصًا لإعادة التوازن: بين الطبيعة والهدوء، وبين الاكتشاف والاسترخاء.

وفي الجبل الأخضر، تتناغم التجارب لتلائم كل ذائقة؛ من مشهد المأكولات العُمانية النابض في الشوارع، إلى شروق الشمس الذي يلوّن الجبال بلحظات ذهبية، وصولًا إلى القرى القديمة والأسواق التقليدية في نزوى؛ حيث تمتزج الحكايات بالتاريخ. وتمتد المسارات بين المدرجات الزراعية والوديان المخفية، كاشفة عن إرث إنساني تشكل عبر أجيال من الصمود والعيش بانسجام مع الطبيعة.

ويتحوّل الجبل إلى لوحة حية تتدرج فيها درجات الأحمر بين البساتين المثمرة، في مشهد موسمي ينتظره السكان والزوار على حد سواء. وداخل المنتجع، تتنوع خيارات الإقامة بين غرف بإطلالات ساحرة على الوديان، وأجنحة بتراسات خاصة، وشاليهات بمسابح خاصة تمنح شعورًا كاملًا بالخصوصية والسكينة. ويمنح سبا "جالا" الضيوف رحلة عافية متكاملة تُعد من الأكبر في سلطنة عمان، تجمع بين الحمام التقليدي، وعلاجات الوجه المتجددة، ودش فيشي المريح، وأحواض العلاج المائي، وتجارب شاملة تعيد الحيوية للجسد والذهن في آن واحد.

وفي الأعلى، ينتظر "فيو روف توب آند لاونج" أعلى وجهة Rooftop في الشرق الأوسط؛ ليقدّم تجربة طعام ومشروبات مع إطلالة بانورامية على المنحدرات المهيبة؛ حيث تتحوّل كل لحظة إلى مشهد يستحق التوقف. أما تجربة الطعام داخل المنتجع، فهي رحلة بحد ذاتها؛ نكهات محلية وعالمية تُقدَّم بمكونات طازجة من الأرض، وتوابل تعبق بروح المكان، في أجواء هادئة تتناغم مع اتساع الأفق الجبلي.

وسواء كنت تبحث عن عزلة شاعرية، أو إجازة عائلية تعيد التقارب، أو مغامرة بين المسارات الجبلية، فإن الجبل الأخضر يفتح أبوابه لتجربة مصممة لتبقى في الذاكرة.

### يستلهم ملامح وديان عُمان ويفوح بدفء وعبق السلطنة في لوس أنجلوس

# «أمواج» تتوسع في أمريكا وتفتتح في «بيفرلي هيلز» ثاني الفروع

**مسقط- الرؤية**

أعلنت أمواج، دار العطور العالمية الفاخرة من سلطنة عُمان، عن افتتاح بوتيك "الوادي" في بيفرلي هيلز في مدينة لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا الأمريكية، ليكون أول وجهة رئيسة للدار على الساحل الغربي للولايات المتحدة وثاني بوتيك لها في السوق الأمريكية.

ويضيف البوتيك الجديد، الذي يقع في "٣١١ نورث بيفرلي درايف"، فصلًا جديدًا إلى حضور أمواج العالمي، ليفتح أمام ضيوفه بابًا إلى تجربة غامرة يتلاقى فيها العطر والعمارة والحكاية. وصُمِّم بوتيك "الوادي" برؤية رينو سالمون، المدير الإبداعي في أمواج، وبالتعاون مع "هروين"، مستلهمًا من الأودية العُمانية؛ تلك المسارات التي خطّها الزمن في قلب الحجر، فكانت دروبًا للعبور والاكتشاف. وفي قلب لوس أنجلوس، تستحضر أمواج هذا المشهد الطبيعي كرحلة عطرية تتكشف طبقةً بعد أخرى، بين الحجر والظل والضوء.

وقال السيد خالد بن حمد البوسعيدي، رئيس مجلس إدارة أمواج: "لطالما استمدّت أمواج هويتها من عُمان؛ من طبيعتها، وحرفها، وإرثها الثقافي الغني. ويأتي افتتاح "الوادي" في بيفرلي هيلز امتدادًا لهذه الرؤية؛ إذ ينقل جانبًا من هذه البيئة الملهمة إلى واحدة من أبرز الوجهات العالمية، في تجربة تحتفي بالمكان الذي انطلقت منه الدار وبالقيم التي قامت عليها. ومع كل محطة جديدة، تواصل أمواج ترسيخ حضورها العالمي انطلاقًا من هوية لا تنفصل عن جذورها".

وقالت كيم ويلسون، رئيسة أمواج في الأمريكتين: "يمثل افتتاح "الوادي" في بيفرلي هيلز خطوة مهمة في مسيرة أمواج، ومحطة جديدة في حضور الدار بالولايات المتحدة التي أصبحت اليوم واحدة من أهم أسواقها على مستوى العالم. ويعد هذا الافتتاح أول مقر دائم لأمواج على الساحل الغربي، والذي سيتيح لنا أن نكون أقرب إلى عملائنا الذين رافقوا الدار على مدى السنوات الماضية، وإلى جيل جديد يتطلع لأن يكتشف عالمنا. وقد صُممت هذه المساحة لتجسد ما يميز الدار من إبداع وحرفية وفن، ولتقدم تجربة تعكس روح أمواج في كل تفاصيلها".

### الغطاء الأخضر يكسو الجبال والسهول.. وانخفاض لافت في درجات الحرارة

# اليوم بدء «خريف ظفار».. وتوقعات بارتفاع أعداد السياح مع زيادة الرحلات الجوية والتوسع في المنشآت

**صلالة- العُمانية**

يبدأ موسم خريف ظفار، أحد أبرز المواسم المناخية والسياحية في سلطنة عُمان، اليوم الأحد ويستمر حتى ٢١ سبتمبر المقبل، وتتأثر الولايات الساحلية بمحافظة ظفار، الممتدة من ضلكوت غربًا إلى مرباط شرقًا، خلاله بالرياح الموسمية القادمة من بحر العرب والمحيط الهندي، المصحوبة بتدفق السّحب والأمطار والرّذاذ.

ويُضفي الموسم أجواءً معتدلة تتسم بانخفاض درجات الحرارة وانتشار الضباب، لا سيما في المناطق الجبلية المرتفعة، فيما تكتسي الجبال والسهول بالغطاء النباتي الأخضر نتيجة الأمطار الموسمية؛ الأمر الذي يجعل المحافظة وجهة سياحيّة مُفضّلة للزوار من داخل سلطنة عُمان وخارجها.

وتشهد العيون المائية المنتشرة في أنحاء المحافظة خلال هذه الفترة زيادة في منسوب تدفق المياه، ومن أبرزها عيون رزات وحمران وجرزيز وصحلنوت وطبرق، إلى جانب الشلالات الموسمية التي تعتمد غزارتها على معدلات هطول الأمطار، ومن أشهرها شلالات دربات وأثوم وكور وجوجب والحوطة، التي تشكل عناصر جذب سياحي بارزة خلال الموسم. وتزخر محافظة ظفار بمقومات سياحية متنوعة تجمع بين البيئات الجبلية والزراعية والبحرية والصحراوية، فضلًا عن مواقعها الأثريّة والتاريخيّة المُدرجة ضمن قائمة التراث العالمي، ومن أبرزها متنزّه البليد الأثري وموقع سمهرم الأثري وموقع وادي دوكة وموقع وبار الأثري، ومتحف أرض اللبان بصلالة والحصون التاريخية في ولايات رخيوت وطاقة ومرباط وسدح، فضلًا عن الشواطئ والخيران والمحميات الطبيعية التي تحتضن أنواعًا نادرة من الحياة الفطرية.

كما يشهد القطاع التجاري خلال الموسم نشاطًا ملحوظًا مع تزايد أعداد الزوار والسياح؛ إذ تحظى المنتجات التقليدية بإقبال واسع، لا سيما اللبان العُماني والبخور والمشغولات الفضية والفخارية والحلوى العُمانية، إضافة إلى المطاعم التي تقدم المأكولات العُمانية التقليدية.

ويشتهر سهل صلالة بإنتاجه الزراعي المُتنوع، خاصة الفواكه الاستوائية مثل النارجيل (جوز الهند) والموز والفافاي وقصب السكر، التي تعد من أبرز المنتجات المرتبطة بالهُويّة الزراعيّة للمحافظة.

وفي إطار الاستعدادات السنوية للموسم، تواصل الجهات الحكومية والخاصة المعنيّة تهيئة المرافق والخدمات والطرق والمواقع السياحية، وتوفير التسهيلات اللازمة لاستقبال الزوار، وسط توقّعات بارتفاع أعداد السياح خلال الموسم الحالي، مدعومة بتشغيل عدد من شركات الطيران الإقليمية رحلات مباشرة إلى مطار صلالة.

ووضّحت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن عدد زوار محافظة ظفار خلال موسم خريف ٢٠٢٥ تجاوز مليونًا و٧٠ ألف زائر وسائح، مسجلًا نموًّا بنسبة ٢,١ بالمائة مقارنة بموسم ٢٠٢٤، و١١,٣ بالمائة مقارنة بموسم ٢٠٢٣، في حين ارتفع إجمالي إنفاق الزوار إلى نحو ١٢٥ مليون ريال عُماني، مقابل ١٢١ مليون ريال عُماني في موسم خريف ٢٠٢٤، و١٠٣ ملايين ريال عُماني في موسم ٢٠٢٣.

# «أسياد» ترسخ مسيرة التميز والموثوقية وتؤكد الالتزام بمواصلة بناء شبكة لوجستية عالمية مُترابطة

**مسقط- العُمانية**

أكد الدكتور مسلم بن محاد قطن، رئيس مجلس إدارة مجموعة أسياد، أن ما تحقق خلال العقد الماضي يعكس نجاح الرؤية التي انطلقت منها المجموعة؛ إذ ارتفعت الإيرادات من ١٢٣,٤ مليون ريال عُماني عند التأسيس في عام ٢٠١٦ إلى نحو ٧١٣ مليون ريال في عام ٢٠٢٦، بنمو يقارب ستة أضعاف، بما يعكس متانة المركز المالي وكفاءة نموذج الأعمال الذي تبنته المجموعة خلال مسيرتها التنموية.

واحتفلت المجموعة بمرور ١٠ سنوات على تأسيسها تحت شعار «عقد من الموثوقية يقود ترابطًا عالميًا». وقال قطن- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- إنه على المستوى التشغيلي، انتقلت أعمال المجموعة من نطاق محلي إلى حضور عالمي يمتد إلى ٧٦ مدينة في ٢٤ دولة حول العالم، فيما ارتفع أسطولها البحري من ٥١ سفينة إلى أكثر من ١٠٠ سفينة في عام ٢٠٢٦. كما أضافت إلى محفظة أعمالها إدارة وتشغيل الموانئ والأرصفة، ليصل عددُها إلى ستة موانئ وأرصفة، بما يعكس توسعًا في نطاق أنشطتها التشغيلية.

وأشار إلى ارتفاع حجم المشروعات التي ينفذها الحوض الجاف بالدقم من ٦٢ مشروعًا في عام ٢٠١٦ إلى ٢٥٨ مشروعًا في عام ٢٠٢٦. كما ارتفع متوسط الشحنات اليومية في قطاع البريد السريع من ١٠٣٥ شحنة في عام ٢٠٢٠ إلى ٩٦٦٧ شحنة يوميًا في عام ٢٠٢٦، بما يعكس النمو المُتسارع لأعمال المجموعة واتساع نطاق خدماتها اللوجستية عالميًا.

وقال الدكتور مسلم قطن إن الطرح الأولي لأسهم شركة أسياد للنقل البحري في بورصة مسقط شكل محطة مفصلية عززت الحوكمة والشفافية وترسيخ أفضل الممارسات المؤسسية، بما يدعم خطط النمو والتوسع المستقبلية للمجموعة، كما جرى تنفيذ سلسلة من الاستحواذات المحلية والعالمية والشراكات الإستراتيجية التي عززت التكامل بين مختلف مكونات الأصول التشغيلية للمجموعة، وتوسيع نطاق حضورها عالميًا.

وأضاف أن استراتيجية أسياد تُوجت في بناء شبكة لوجستية عالمية مُترابطة تمتد خدماتها إلى أكثر من ٩٠ وجهة حول العالم، وتربط ما يزيد على ٢٠٠ ميناء تجاري عبر شبكة متكاملة من الأصول والخدمات اللوجستية. كما دعمت المجموعة كفاءة سلاسل الإمداد عبر تطوير شبكة مراكز التجميع التشغيلية في الصين والهند تضم ١٢ مركزًا لتجميع الشحنات، تُمكن من تجميع الشحنات من عدة مصانع وموردين في نقطة تشغيل واحدة قبل الشحن إلى سلطنة عُمان مع توفير خدمات قيمة مضافة بما يدعم الكفاءة التشغيلية ويعزز جاهزية التدفق نحو السوق العُماني والأسواق المرتبطة به.

وأشار إلى أن المجموعة تواصل تنفيذ مشروع الربط السككي بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث بلغت نسبة الإنجاز نحو ٤٠ بالمائة متجاوزة المستهدف المخطط له، في خطوة من شأنها تعزيز كفاءة حركة البضائع وربط الموانئ والمناطق الاقتصادية والأسواق الإقليمية بشبكة نقل أكثر سرعة واستدامة.

د. مسلم بن محاد قطن

وأكد رئيس مجلس إدارة مجموعة أسياد على أن الاستثمار في الإنسان العُماني شكل ركيزة أساسية في مسيرة أسياد منذ تأسيسها. وأن ما تحقق من توسع ونمو وحضور عالمي يستند إلى كوادر وطنية أثبتت قدرتها على المنافسة وإدارة العمليات وفق أعلى المعايير المهنية، مؤكدًا على أن تنمية القدرات الوطنية وتمكين الكفاءات العُمانية ستظل في صميم توجهات المجموعة خلال المرحلة المقبلة، باعتبارها الأساس الحقيقي لاستدامة الإنجازات وتعزيز تنافسية سلطنة عُمان لوجستيًا على المستوى العالمي.

وأضاف أن مجموعة أسياد أسهمت في ترسيخ نموذج متقدم للشراكة مع القطاع الخاص باعتباره شريكا استراتيجيًا في تطوير المنظومة اللوجستية الوطنية من خلال فتح آفاق أوسع للمشاركة في المشروعات والخدمات وسلاسل القيمة المرتبطة بالقطاع كما أولت اهتمامًا خاصًا بتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال عبر إطلاق مبادرات وبرامج نوعية تسهم في بناء القدرات وتعزيز الجاهزية التنافسية، من بينها مسرعة أسياد، وبرنامج تطوير الموردين، بما يسهم في تعزيز اندماج المؤسسات الوطنية في منظومة الأعمال والخدمات اللوجستية وإتاحة فرص أوسع للوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

وأشار إلى أن هذه الجهود انعكست في تعزيز إسهام المحتوى المحلي عبر مختلف أنشطة المجموعة، حيث ارتفعت قيمة الإنفاق على المحتوى المحلي من ٤٠ مليون ريال عُماني في عام ٢٠١٨ إلى ما يقارب ٨٥ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٦، وتوسيع فرص الأعمال للمؤسسات العُمانية وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ورفع إسهام القطاع اللوجستي في التنمية الاقتصادية المستدامة.

### «العز عطاء» تحتفي بالأثر الإيجابي للمبادرات المجتمعية

# بنك العز الإسلامي يكشف عن مجموعة جديدة من البرامج والمبادرات المُستدامة

**مسقط- الرؤية**

نظم بنك العز الإسلامي فعالية خاصة ضمن مظلة "العز عطاء"؛ احتفاءً بالأثر الإيجابي الذي حققته مبادراته المجتمعية خلال السنوات الماضية، فيما كشف عن مجموعة جديدة من البرامج والمبادرات المستدامة التي تستهدف دعم رواد الأعمال والطلبة والشباب والمواهب الوطنية والمجتمعات المحلية في مختلف محافظات سلطنة عُمان، وذلك في إطار التزامه الراسخ بالتنمية المستدامة والشمول المالي وتمكين المجتمع والاستثمار في الإنسان.

وسلطت الفعالية الضوء على إيمان البنك بأن الأثر الحقيقي والمستدام يبدأ بالاستثمار في الإنسان والمعرفة والابتكار، وبناء مجتمعات أكثر قوة وقدرة على مواجهة تحديات المستقبل. وأكدت المبادرات الجديدة التزام البنك بدعم مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠" والإسهام في بناء اقتصاد قائم على المعرفة وتمكين الأجيال القادمة من تحقيق طموحاتها والمشاركة بفاعلية في مسيرة التنمية الوطنية.

ومن خلال "العز عطاء"، يواصل البنك ترجمة رؤيته للمسؤولية المجتمعية إلى مبادرات عملية ومستدامة تضع التعليم والتطوير وريادة الأعمال والشمول المالي في صميم استراتيجيته، إيمانًا منه بأن التنمية الحقيقية تتحقق عندما تُمنح الأفراد والمؤسسات الأدوات والفرص اللازمة للنمو والنجاح.

وانطلاقًا من نجاح النسخة الأولى التي مكّنت ٨ مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أعلن بنك العز الإسلامي عن إطلاق النسخة الثانية من برنامج "العز بزنس" لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أحد أبرز البرامج الرائدة التي أطلقها البنك لدعم قطاع ريادة الأعمال بالتعاون مع مؤسسة شراكة. وقد جرى اختيار ١٥ مؤسسة صغيرة ومتوسطة عُمانية للاستفادة من برنامج تطوير متكامل يمتد لمدة عام كامل، يهدف إلى تعزيز قدراتها المؤسسية والتشغيلية وتسريع نموها واستدامتها. كما سيوفر البرنامج ورش عمل وجلسات تدريبية متخصصة تستفيد منها ٣٠٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة إضافية في مختلف المحافظات. ويأتي البرنامج انطلاقًا من أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل، ودوره المحوري في تحقيق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠". كما ينسجم البرنامج مع الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التوجيهات الاستراتيجية للبنك المركزي العُماني بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة".

وفي إطار حرصه على دعم المواهب الوطنية وتعزيز الاقتصاد الإبداعي، أطلق البنك مبادرة "العز إبداع" التي تستهدف تمكين المصممين العُمانيين الشباب. وستوفر المبادرة عقودًا مهنية لمدة عام كامل لخمسة مصممين عُمانيين واعدين؛ حيث سيتولون تقديم الخدمات التصميمية والإبداعية لبنك العز الإسلامي وشركات مجموعة أومنفست، إضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في برنامج "العز بزنس" لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتهدف المبادرة إلى توفير فرص مهنية حقيقية للمواهب الوطنية، وتعزيز الابتكار والإبداع، وتمكين الشباب من تحويل مهاراتهم إلى مسارات مهنية مستدامة تدعم نمو الأعمال العُمانية.

وشهد الحفل إطلاق "العز معرفة"، الذراع التعليمية لبنك العز الإسلامي، والتي تهدف إلى نشر المعرفة وتعزيز التعلم المستمر بين مختلف شرائح المجتمع. وستقدم المبادرة سلسلة من البرامج والجلسات التعليمية المتخصصة من خلال خبراء البنك وشركائه من الخبراء المحليين والدوليين، لتغطي موضوعات متعددة تشمل القيادة، والإدارة المالية، والأمن السيبراني، والتميز في تجربة العملاء، وإدارة التغيير، والتطوير الشخصي، وغيرها من المجالات الحيوية.

وأعلن بنك العز الإسلامي عن مبادرة جديدة بالتعاون مع مؤسسة إنجاز عُمان تستهدف ٢٠٠ طالب وطالبة من ذوي الإعاقة، من خلال برنامج صيفي متخصص يركز على تطوير الذات والاستعداد لسوق العمل. ويتضمن البرنامج ١٥ محورًا تدريبيًا تُغطي مهارات التواصل والثقة بالنفس والجاهزية المهنية والمهارات الحياتية الأساسية؛ بما يسهم في تعزيز اندماج المشاركين وتمكينهم من بناء مستقبل مهني واعد.

وفي إطار جهوده المستمرة لدعم قطاع التعليم، كشف البنك عن مشروع جديد بالتعاون مع جمعية دار العطاء لتطوير وتأهيل مدرسة في ولاية الحمراء تخدم أكثر من ٢٠ قرية مجاورة.

وأعلن البنك عن إطلاق الدفعة الرابعة من برنامج "مناهل العز" للتدريب، والذي يعد من البرامج الرائدة في سلطنة عُمان والموجهة لطلبة السنة الثالثة والرابعة في الكليات والجامعات. ويوفر البرنامج للمشاركين فرصة اكتساب الخبرات العملية والتوجيه المهني والتعرف عن قرب على بيئة العمل، بما يسهم في سد الفجوة بين الدراسة الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل وتعزيز جاهزية الشباب العُماني للمستقبل.

وقال علي المعني الرئيس التنفيذي لبنك العز الإسلامي: "نؤمن في بنك العز الإسلامي بأن نجاحنا لا يُقاس فقط بما نحققه من نتائج مالية؛ بل أيضًا بالأثر الإيجابي الذي نتركه في المجتمع. ومن خلال 'العز عطاء'، نُجدِّد التزامنا بالاستثمار في المواطن العُماني، ودعم رواد الأعمال، وتمكين الشباب، ورعاية المواهب الوطنية، وتعزيز التعليم والتنمية المجتمعية". وأضاف المعني أن "هذه المبادرات تمثل ترجمة عملية لإيماننا بأن التنمية المستدامة تتحقق عندما تتكاتف المؤسسات مع المجتمع لصناعة فرص حقيقية وأثر مستدام، وسنواصل العمل كشريك فاعل في دعم مستهدفات رؤية 'عُمان ٢٠٤٠' والمساهمة في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا وشمولًا للأجيال القادمة".

وتعكس هذه المبادرات رؤية بنك العز الإسلامي الشاملة للمسؤولية المجتمعية، والتي تتجاوز مفهوم الدعم التقليدي لتوفير فرص تنموية مستدامة للأفراد والمؤسسات والمجتمعات المحلية.

**إطلاق النسخة الثانية من «العز بزنس» لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

**«العز إبداع» مبادرة تستهدف تمكين المُصمِّمين العُمانيين الشباب**

**مبادرة «العز معرفة» تهدف لنشر المعرفة وتعزيز التعلم المستمر في المجتمع**

**مبادرة جديدة بالتعاون مع «إنجاز عُمان» لتدريب 200 طالب وطالبة من ذوي الإعاقة**

**بنك العز الإسلامي يتعاون مع جمعية دار العطاء لتطوير وتأهيل مدرسة في ولاية الحمراء**

**إطلاق الدفعة الرابعة من برنامج «مناهل العز» للتدريب**

الرُّؤيَة

# المنتدى الاقتصادي THE ECONOMIC FORUM 2026

بشراكة استراتيجية مع
ominvest أومينفست

تحت رعاية صاحب السمو السيد
**محمد بن ثويني بن شهاب آل سعيد**

## الاقتصاد العُماني في زمن التحولات الكبرى

الدورة الخامسة عشرة 2026

فندق تيڤولي لا ڤي مسقط — 9:00 صباحًا

## اليوم الأول: الأربعاء 24 يونيو — المرونة الاقتصادية وإعادة التموضع الاستراتيجي

**الكلمة الترحيبية**
حاتم بن حمد الطائي
رئيس تحرير جريدة الرؤية
الأمين العام للمنتدى

**بيان الافتتاح**
سعادة محمود بن عبدالله العويني
أمين عام وزارة المالية

**كلمة الشريك الاستراتيجي**
بدر بن عوض الشنفري
الشركة العُمانية العالمية للتنمية والاستثمار

**الورقة الرئيسية**
د. سهام الحارثية
عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان

### الجلسة الأولى: تحويل المرونة الاقتصادية إلى فرص واعدة

مديرة الجلسة

عزة الحبسية
خبيرة اقتصادية

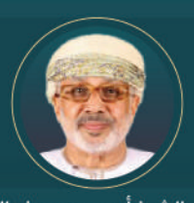

**المكرم الشيخ أحمد بن سيف الرواحي**
عضو اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الدولة

**د. خالد بن سالم السعيدي**
رئيس مركز عُمان للتحكيم التجاري، رئيس لجنة التظلمات الضريبية بوزارة المالية

### الجلسة الثانية: التحولات الكبرى في عصر الأزمات

مدير الجلسة

الأستاذ جابر الحرمي
إعلامي قطري

**م. عبدالله بن أحمد المياسي**
مدير عام مدينة صحار الصناعية

**م. أحمد بن علي عكعاك**
الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

**د. إبراهيم حسن مصطفى سيف**
خبير في الاقتصاد السياسي
وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني سابقًا

مدير الجلسة

**د. خالد بن سعيد العامري**
رئيس الجمعية الاقتصادية العمانية

**علي محمد جمعة اللواتي**
رجل أعمال

**ياسر المعولي**
رئيس الشؤون المالية
ببنك العز الإسلامي

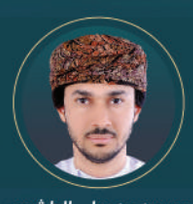

**حسين بن علي الراشدي**
مدير عام التخطيط والأداء المؤسسي
بالإنابة بجهاز الاستثمار العماني

### الجلسة الثالثة: الابتكار والاستثمار لقيادة النمو الاقتصادي

## اليوم الثاني: الخميس 25 يونيو — القطاع الخاص.. وآفاق التنويع الاقتصادي

**الكلمة الافتتاحية**
سعادة عزان بن قاسم البوسعيدي
وكيل وزارة التراث والسياحة للسياحة

**ورقة العمل الرئيسية**
أ.د. سعيد بن مبارك المحرمي
عضو مجلس إدارة البنك المركزي العُماني

### الجلسة الأولى: تمكين القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

مدير الجلسة

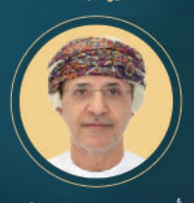

**د. أحمد بن سعيد كشوب**
رئيس مكتب المؤشر للاستشارات الاقتصادية والمالية

**علا السليماني**
رئيسة فريق تطوير الأعمال واستهداف الشركات "استثمر في عمان"

**هيثم السالمي**
الرئيس التنفيذي لبورصة مسقط

**المكرم د. محمد بن حميد الوردي**
عضو اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الدولة

**سعادة الشيخ عبدالله بن سالم السالمي**
الرئيس التنفيذي لهيئة الخدمات المالية

### الجلسة الثانية: التحوُّل الرقمي ومُستقبل الوظائف

مدير الجلسة

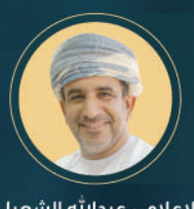

الإعلامي عبدالله الشعيلي

**د. يوسف بن حمد البلوشي**
خبير ومستشار اقتصادي

**د. سعيد بن محمد الكلباني**
مدير عام مركز إكسلنس للتطوير

**د. غالب بن سيف الحوسني**
رئيس مجلس إدارة الجمعية العُمانية لإدارة الموارد البشرية "أوشرم"

**المكرم د. حسين بن سليمان السالمي**
عضو لجنة التقنية والابتكار بمجلس الدولة

للتواصل والاستفسار: 98191144 - 98818911
alroya.om
alroyanewspaper